مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٨٠

الإثنين، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد لودريان/السيد دولاتر	فرنسا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد كيسليتسيا
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيدة فالستروم
	الصين	السيد وو هايتاو
	كازاخستان	السيد علي
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	البارون أحمد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2017/869)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2017/869)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام والوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الأشخاص التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: معالي السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيد أنخيل لوسادا فرناندیث، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل.

وسينضم إلينا السيد محمد عن طريق التداول بالفيديو من بريتوريا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/869، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الحكومة الفرنسية على المبادرة بتنظيم مناقشة اليوم، التي تنعقد في أعقاب زيارة مجلس الأمن إلى منطقة الساحل. كما أود أن أشكر وزراء الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على حضورهم اليوم.

واسمحوا لي أن أشيد بذِكرى أصحاب الخوذ الزرق التشاديين الثلاثة التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذين توفوا يوم الخميس، وأن أشيد بزملائهم الجرحى. إنني أثني على شجاعتهم وتفانيهم من أجل استعادة السلام والأمن في مالي. إذ تدفعنا تضحيتهم إلى التعجيل بإيجاد حلول لمساعدتنا على مكافحة الإرهاب في مالي، وفي الوقت نفسه ضمان أمن وسلامة الوحدات التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة.

تمثل الحالة في منطقة الساحل تحديا لنا جميعا. ويسهم الفقر والتخلف وتغير المناخ في الأزمات الإنسانية والأمنية. ويستغل المتطرفون والإرهابيون ضعف المؤسسات وإقصاء بعض الفئات وتهميشها. وتيسّر الحدود التي يسهل اختراقها الاتجارَ بالبشر، والاتجار بالمخدرات والأسلحة، والأنشطة الإجرامية الأخرى. إن الهجمات المميتة التي وقعت مؤخرا على الدركيين النيجيريين والجنود الأمريكان، فضلا عن الهجمات المتواصلة على قوات الدفاع والأمن المالية، وحفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة والجنود التابعين لقوة بارخان، تبيّن حجم الخطر الأمني.

والأزمة الإنسانية في مالي آخذة في التردّي. فقد تم تشريد حوالي ٥ ملايين شخص، ويحتاج ٢٤ مليون شخص إلى المعونة الإنسانية. وعلى الرغم من أن معدلات الولادة في منطقة الساحل من بين أعلى المعدلات في العالم، فإن ملايين الأطفال هناك لا يحصلون على الرعاية الصحية، ولا يلتحقون بالمدارس.

ونظرا للحالة الملحة، يجب أن نضع إجراءات مبتكرة لدعم الجهود التي تبذلها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ليس في

المجال الأمني فحسب، ولكن أيضا في مجاليّ التنمية والحوكمة. والوقت ليس في صالحنا، إذ يجب علينا التعجيل بمواءمة الجهود التي نبذلها من أجل معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة. ويدل إنشاء القوة المشتركة على رغبة بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في التعاون الوثيق بغية التصدي المشترك للخطر.

واليوم، تتوفر لنا فرصة لدعمهم، وعكس مسار الأحداث معا. فنحن مدينون بذلك لشعب منطقة الساحل. كما أننا مدينون للدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي أطلقت المبادرة الشجاعة. وعندما قدمت مناشدتها، أيدت إنشاء قوة ذات تمويل طويل الأجل وولاية تتناسب مع التهديدات التي ستواجهها. إننا مدينون بذلك لكل الذين جادوا بأرواحهم. إذ أن التزامهم الباسل ضد التهديد الإرهابي في منطقة الساحل وتحقيق السلام يفرضان علينا ذلك.

ونظرا للتطور السريع للحالة ومخاطر انتشار تداعياتها، فإن عدم اتخاذ إجراءات يمكن أن تكون له عواقب خطيرة على المنطقة وخارجها. ولذلك، أدعو المجلس إلى أن يكون أكثر طموحا في الخيارات التي يتعين عليه اتخاذ قرار بشأنها. ومن الضروري أن يتناسب الدعم السياسي القوي للمجموعة الخماسية والدعم المادي والتشغيلي مع التحديات الراهنة.

وأمام مجلس الأمن أربعة خيارات، على النحو المبين في تقريري (S/2017/869). يمكن للأمم المتحدة أن تحشد الدعم الأساسي بسرعة، مستكملة عمل الشركاء الثنائيين. ولن يؤدي هذا الدعم إلى تعزيز القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل فحسب، لكنه سيساعد أيضا على التخفيف من حدة التهديدات التي تؤثر بشكل مباشر على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. وعلى غرار البعثة المتكاملة، ستعمل القوة المشتركة دعما لعملية السلام في مالي. والقوتان متكاملتان جدا ومتعاضدتان. ولكن لا يمكن استعادة سلطة الدولة والاستقرار إلا بالتنفيذ الشامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي. وأجدد ندائي إلى الأطراف الموقعة التعجيل بتنفيذ الاتفاق وإصلاحاته المؤسسية الرئيسية.

وخلال الجلسة غير الرسمية الأخيرة مع المجلس، أتيحت لي الفرصة لتقاسم آرائي وأفضلياتي. وبطبيعة الحال، وأيا كان الإجراء الذي يتخذه المجلس، ستبذل الأمانة العامة قصارى جهدها لدعم المجموعة الخماسية ضمن الإطار الذي يحدده المجلس. وسيكون تقديم ذلك الدعم إلى القوة المشتركة جزءا من الشراكة الاستراتيجية من أجل تعزيز الاستجابات الأفريقية للأزمات في القارة. وعندما نتكلم عن الشراكة الاستراتيجية، يجب أن تكفل الالتزام المتبادل المصحوب بضمانات ومعايير ومؤشرات للنجاح تتفق عليها البلدان الأعضاء في المجموعة الخماسية والشركاء الدوليون.

لقد حددت البلدان الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أهدافا محددة، وأحرزت تقدما ملحوظا صوب تحقيق تلك الأهداف خلال الأشهر القليلة الماضية، سواء في وضع مفهوم العمليات، أو جعل بعض الصكوك والأطر المعيارية المحلية متوافقة أو توفير الموارد الوطنية وتعبئة الشركاء الإقليميين والدوليين. وتبيّن كل تلك الجهود العزم السياسي على تحديد استراتيجية واتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذها. ومع ذلك، ينبغي زيادة توضيح بعض الجوانب وتوحيدها.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، قدمت توصيات لتعزيز القيادة السياسية للقوة المشتركة وإدماجها في منظومة السلم والأمن الأفريقية. كما اقترح إدخال آليات رقابة ومتابعة شفافة وموثوقة يمكنها تعزيز شرعية القوة المشتركة وإطارها السياسي، فضلا عن دعم المنطقة وشركائها. وعلى وجه الخصوص، من الضروري إنشاء آليات مراقبة لضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في سياق العمليات العسكرية. وبوسع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أن يدعما المجموعة الخماسية في إنشاء

نظم رصد ملائمة، بدعم من الشركاء، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، من الملح تحديد طرائق الملاحقات القضائية العابرة للحدود، والاعتقال، والاحتجاز، والإجراءات القانونية، والحد من المخاطر وحماية المدنيين على نطاق أوسع. وأشجع الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية على العمل على وضع الصيغة النهائية للمفهوم العام للعمليات وتوضيح أهداف وتوقيت تشكيل القوات التابعة للقوة المشتركة.

إن التعاون الأمني في منطقة الساحل أمر أساسي، ولكن لن يضع حدا لعدم الاستقرار سوى استجابة متعددة الأبعاد. وقد أمرت نائبة الأمين العام بالقيام بتنسيق وتنشيط استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

وعلينا معا تعزيز جهودنا في سبيل تعزيز الحوكمة والتنمية والقدرة على الصمود. وتحقيقا لتلك الغاية، وفي مؤتمر بروكسل في كانون الأول/ديسمبر، سنقدم استراتيجية استثمار من أجل المنطقة، وآمل أن نتمكن من التعويل على دعم جميع شركائنا. وأود أيضا أن أدعو إلى المزيد من الاتساق فيما بين المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية المختلفة القائمة. ولن يمكن من ضمان استمرار هذه المبادرات سوى وجود فعال لسيادة القانون وتعزيزها. وفي مثل ذلك السياق المعقد والصعب، من الأهمية بمكان أيضا دعم جهود العاملين في مجال العمل الإنساني والوكالات التي تعمل على تعزيز التنمية المستدامة.

ومنذ أن توليت منصبي ،كان المنع أولويتي المطلقة. وفي منطقة الساحل، هذا يعني منع المنطقة من الوقوع في حالة الفوضى، التي يمكن أن تكون لها آثار خطيرة على القارة وعلى العالم ككل. ولذلك، أدعو إلى إقامة شراكة مربحة للجميع وإطار للمسؤولية المشتركة يضفي طابعا رسميا على التزاماتنا المتبادلة من أجل معالجة الأسباب الجذرية للأزمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والتكامل الأفريقي في جمهورية مالي.

السيد ديوب (مالي) (تكلم بالفرنسية): بصفتي رئيس مجلس وزراء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وبالنيابة عن زملائي ممثلي بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر وتشاد الموجودين هنا اليوم، يسرني بصفة خاصة أن أتوجه بخالص الشكر لرئيس المجلس على الدعوة الكريمة التي وجهها إلينا للمشاركة في جلسة صباح هذا اليوم، وأن أعرب عن مدى سعادتنا لرؤية فرنسا وهي تتولى رئاسة هذه الجلسة الهامة لمناقشة الحالة في منطقة الساحل.

وفي البداية، أود أن أشكر فرنسا على منحها منطقة الساحل الأولوية في رئاستها لمجلس الأمن، وأود بصفة خاصة أن أشيد بالوفد الفرنسي، في ظل قيادة السفير فرانسوا دولاتر، على الطريقة المقتدرة للغاية التي أدار بها أعمال مجلس الأمن طوال شهر تشرين الأول/أكتوبر. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالعمل المتميز الذي اضطلع به السفير تكيدا أليمو ممثل إثيوبيا ووفد بلده أثناء رئاستهم للمجلس الشهر الماضي. ونحن نتطلع بتلهف إلى رئاسة إيطاليا للمجلس التي ستبدأ في الأيام القليلة المقبلة.

وفيما كنت أغادرة باماكو، طلب مني صديق الأمين العام، الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، أن أعرب للأمين العام عن امتنانه الذي لا حدود له، وأن أفعل ذلك أيضا بالنيابة عن زملائه رؤساء بوركينا فاسو، وموريتانيا والنيجر وتشاد، على التزامه الشخصي والتزام الأمم المتحدة على السواء بالسعي إلى تعزيز الاستقرار والتنمية في بلدان منطقة الساحل. ويعكس هذا التفاني الثابت حضور الأمين العام في جلسة صباح هذا اليوم، إلى جانب التقرير المقابل الذي قدمه عن تفعيل أنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2017/869). وتشيد الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بالتحليل والتوصيات الواردة في التقرير المعروض علينا.

ولا يمكن أن يساور الشك أحدا في أن هذه الجلسة تنعقد في الوقت المثالي، بالنظر إلى أن الحالة الراهنة في منطقة الساحل لا تزال متقلبة، إذ أن من المحزن أن المنطقة تهيمن عليها الهجمات الإرهابية ومختلف أشكال الجريمة المنظمة التي تعاني منها شعوبنا باستمرار فضلا عن قوات الأمن الأجنبية والوطنية، وهي بذلك تؤدي إلى تقويض جميع جهودنا الإنمائية. وأود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على زيارتهم لثلاثة بلدان من أصل خمسة في منطقة الساحل. وكانت هذه الزيارة تهدف إلى تمكينهم من تقييم الحالة معنا على أرض الواقع وتقييم السبل والوسائل الكفيلة بدعم القرارات التي اتخذها رؤساء دولنا للتصدي للأخطار المتعددة في منطقتنا المشتركة.

إن زيارة مجلس الأمن، فضلا عن الزيارة التي تمت سابقا إلى النيجر وتشاد – من ١ إلى ٧ آذار/مارس – أوفت بتوقعاتنا، لأنه من خلال الاجتماعات التي عقدها المجلس مع رؤساء الدول والحكومات، والسلطات العسكرية وأعضاء المجتمع المدني في بلداننا، أتيحت لوفد مجلس الأمن فرصة لتحسين إدراك الحاجة الماسة إلى دعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وإلى تخفيف معاناة سكان بلداننا وإلى الإسهام في تحقيق الاستقرار والتنمية في منطقة الساحل. وفي الواقع، يشكل التهديد الأمني الذي يلوح في أفق دولنا تحديا نشاطره مع بقية العالم، بالنظر لأسبابه ومظاهره وتأثيره المباشر على السلام والأمن الدوليين. وهو، بهذه الصفة، يتطلب استجابة جماعية من المجتمع الدولي، ويسرنا أن ننوه بأن مجلس الأمن والأمين العام يشاركان هذا الشعور بالمسؤولية الجماعية.

وبالنسبة لنا، يمثل إنشاء القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل استجابة جماعية من جانب بلداننا بغية التصدي للتهديدات المشتركة للإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف والاتجار بجميع أشكاله، بما في ذلك تهريب المهاجرين. وأشير في هذا الصدد إلى أن القوة المشتركة التي أقرها الاتحاد الأفريقي متفقة ومتوائمة تماما مع الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، كما أنها تتمتع بتأييد مجلس الأمن، وعلى وجه التحديد من خلال قراره ٢٣٥٩ (٢٠١٧).

وفي هذه المرحلة، أود أن أؤكد على أن الإجراءات التي تتخذها القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل يقصد بها أن تكمل، وهي تكمل، القوات الأخرى التي تعمل بالفعل في المنطقة، وهي تحديدا، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية بارخان الفرنسية. وسيؤدي تشكيل القوات من أجل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى تهيئة الظروف وبيئة مواتية لتنفيذ البعثة المتكاملة لولايتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مفهوم القوة المشتركة الاستراتيجي للعمليات يرتب لإنشاء آليات تنسيق وربط بين بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام وهذه العملية الأفريقية لحفظ السلام .

واليوم أكثر من أي وقت مضى، نحن عازمون على تشغيل القوة المشتركة بطاقتها الكاملة. وأحرزت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تقدما كبيرا في عملية نشر القوة المشتركة، بالدعم المشكور للاتحاد الأفريقي وشركائنا. وقد أحرزنا هذا التقدم، بالرغم من التحديات على عدة جبهات التي لا يزال يتعين مواجهتها.

وكانت إحدى الخطوات إلى الأمام التي اتخذت في تشكيل القوة المشتركة افتتاح فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، الرئيس الحالي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، في ٩ أيلول/سبتمبر، لمقر القوة المشتركة في سيفاري، مالي. وأتاحت زيارة وفد مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر لأعضاء المجلس فرصة ليشهدوا بصورة مباشرة أن المقر يعمل بكامل طاقته. كما أن مقر القطاع الأوسط للقوة المشتركة يعمل على قدم وساق في نيامي، ويجري اتخاذ خطوات لإنشاء مقر للقطاع الشرقي في واور، تشاد، ومقر للقطاع الغربي في انبيكت – لحواش،

موريتانيا. وأود أيضا أن ألفت الانتباه إلى أن تعبئة القوات اللازمة لقوة الكتيبة التي حددناه لأنفسنا ومعداتها نفذت على أساس الأموال المقدمة من مالي وبوركينا فاسو والنيجر. وستبدأ قريبا أولى العمليات المشتركة عبر الحدود في القطاع الأوسط.

ومع ذلك، ومن أجل بلوغ القدرة التشغيلية الكاملة بحلول آذار/مارس ٢٠١٨، ستكون القوة المشتركة بحاجة إلى قدر كبير من الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف بهدف تعبئة موارد مستدامة وثابتة. وهذا هو الغرض من طلبنا للدعم المتعدد الأطراف، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة، لأن هذا لا يزال الخيار الوحيد الذي سيكفل ثبات الموارد واستدامتها والدعم التشغيلي اللازم للقوة المشتركة على أرض الواقع.

وأشير إلى أنه تم التوصل إلى تحديد ميزانية قدرها ٤٢٣ مليون يورو على أساس تقييم واقعي وموضوعي لاحتياجات القوة. وأغتنم هذه الفرصة لأناشد جميع شركائنا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف المشاركة في المؤتمر الدولي بشأن الأمن والتنمية في منطقة الساحل، المقرر عقده في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، الذي يجري تنظيمه بصورة مشتركة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وأشكر المؤسسات الأوروبية على موافقتها على استضافة هذا الاجتماع الهام. وأرحب بالمساهمات التي تعهد بها بالفعل الاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وألمانيا، والدانمرك، وأشجع البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها.

وإضافة إلى مسألة تمويل القوة المشتركة، فإن القوة المشتركة ستتطلب أيضا الدعم في مجالات مثل تطوير البنية الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأجهزة مكافحة الذخائر المتفجرة المرتجلة، والتدريب، والتدريب الطبي، وقدرات الإخلاء الطبي، فضلا عن النقل الجوي والبري.

ترحب المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بالخيارات التي اقترحها الأمين العام في إطار الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للقوة المشتركة لأننا نعتقد أن تلك الخيارات، ولا سيما الخيار الأول، توفر أساسا جيدا لمعالجة الاحتياجات الحالية والملحة للقوة. وأرحب بالتزام الأمين العام بالمساعدة في توفير الموارد اللازمة والدعم للقوة المشتركة، وأدعو مجلس الأمن إلى أن يحذو حذوه في أقرب وقت ممكن، لا سيما على الصعيد المتعدد الأطراف. ونحن نفضل إنشاء آلية للإشراف على الشفافية في إدارة الموارد التي تستخدمها القوة. وبالمثل، نرحب بكل المقترحات الرامية إلى تعزيز الهيكل المؤسسي والتخطيطي، والقدرات التنسيقية للقوة المشتركة، بما في ذلك إيفاد خبراء من الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة الأخرى إلى الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

أرحب أيضا بالدعم الذي يقدمه الأمين العام لإنشاء فريق دعم تابع للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بهدف تعزيز تنسيق الدعم الدولي، تماشيا مع المفهوم الاستراتيجي لعمليات القوة. إن الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تتفق تماما مع النداء الذي وجهه الأمين العام إلى مجلس الأمن لاعتماد

> ”ولاية قوية تتناسب مع التهديدات الخطيرة التي يتعين على القوة المشتركة التصدي لها “ (S/2017/869 الفقرة ٨٣)

بغية تعزيز هذه القدرات حتى يتسنى لها تحقيق أهدافها. في هذا الصدد، أود أن أؤكد على أن تنفيذ العمليات التي تضطلع بها القوة المشتركة يجري في إطار الامتثال الصارم للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وهذه مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لرؤساء دولنا، وشعوبنا ولنا جميعا، لأن نجاح القوة المشتركة سيتطلب الدعم الكامل من جماهيرنا. ومن ثمّ، قمنا بالتخطيط لإنشاء مكون مدني في إطار القوة المشتركة سيكون مكرساً للامتثال لحقوق الإنسان، حيث تمكنت بعثة مجلس الأمن من مشاهدة ذلك بنفسها في الجلسة التي عقدتها في المقر الميداني. وما برحنا نرحب بجميع أشكال الدعم في مجال حقوق الإنسان.

أود أن أشدد بكل قوة على أن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لا تركز حصرا على البعد الأمني. فبالتوازي مع الجانب الأمني، الذي ذكرته من فوري، تُولي المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل قدرا كبيرا من الأهمية لمسائل التنمية والحكم الرشيد، فضلا عن قدرة شعوبها على الصمود. إنّ نشر القوة المشتركة، يهدف بكل بساطة إلى تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التنمية والأمن والسلام في منطقتنا، لأننا ندرك أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون التنمية، والعكس بالعكس. لذلك، نتفق تماما مع الأمين العام على أن الدور الأمني المنوط بالقوة المشتركة يجب استكماله بالمبادرات في مجال التنمية. وهذا ما يبرر وجود برنامج الاستثمارات ذات الأولوية، فضلا عن التحالف من أجل منطقة الساحل، الذي يهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك القضاء على نزعة التطرف.

انسجاما مع بيان الأمين العام، أود بصفتي الوطنية، وباسم الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، أن أؤكد مجددا التزام حكومة مالي بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر تنفيذا كاملا وعلى جناح السرعة. وفي هذا الصدد، أرحب باتخاذ القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧)، الذي بموجبه أنشأنا نظاما للجزاءات في مالي.

في الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى على أن الحالة الأمنية المتدهورة في منطقة الساحل مصدر قلق بالغ. إنّ شعوبنا تمر بمرحلة عصيبة في حياتها اليومية بسبب تزايد انعدام الأمن، وأسس دولنا ذاتها معرضة للخطر. وبقاء دولنا ذاته على المحك. إنّ استقرار المنطقة محفوف بالمخاطر، كذلك يتعرض السلم والأمن الدوليان للخطر. ومن ثمّ هناك حاجة ماسة إلى أن يتصرف المجتمع الدولي بعزم بغية احتواء التهديد الإقليمي والدولي. لقد قام رؤساء دولنا الخمس، بما يتوفر لهم من موارد، بدورهم في تقديم الدعم للقوة المشتركة في إطار التصدي الإقليمي لهذه التهديدات عبر الوطنية.

ينبغي ألاّ نفوّت هذه الفرصة. ويحدونا الأمل في أن يتمكن مجلس الأمن أيضا من الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية باتباع التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام المعروض عليه. أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على إيلاء الاهتمام ا السريع لهذا الطلب العاجل من قادتنا وشعوبنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد محمد.

السيد محمد (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أرحب بعقد هذه الجلسة على المستوى الوزاري لمجلس الأمن بشأن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأود أن أشكر الرئاسة الفرنسية للمجلس على اتخاذ هذه المبادرة، وكذلك أعضاء المجلس على التزامهم ليس فقط بالمسألة المعروضة عليهم اليوم، وإنما بالمسائل الهامة الأخرى التي تشمل السلام والأمن في أفريقيا.

فمنذ أن توليت مهامي بصفتي رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، سعيت إلى زيارة بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، جنبا إلى جنب مع زملائي، السيد إسماعيل شرقي، مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، وسيسوما ميناتا ساماتي، مفوضة الشؤون السياسية في الاتحاد الأفريقي. ولم تكن الفكرة لإظهار التضامن مع الاتحاد الأفريقي والمنطقة في مكافحة آفة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية فحسب، بل أيضا للإسهام في زيادة الوعي الدولي على نحو أكبر للتحديات التي تواجهنا.

إنّ جلسة اليوم تنعقد في أوانها تماما. فهي تشهد على زيادة تركيز المجتمع الدولي على الحالة الراهنة في منطقة الساحل والصحراء. إن بلدان القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، على الرغم من مواردها المحدودة والمشاكل المعقدة التي تواجهها – أظهرت بكل وضوح عزمها على التصدي لتلك التحديات. ولذا أثني على رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة

الساحل على ما يتحلون به من تصميم ومثابرة. ومن واجب المجتمع الدولي أن يقدم الدعم لهم بحكم التضامن الذي يربط الأعضاء بعضهم ببعض. وبالطبع، فإن المجتمع الدولي بقيامه بذلك، إنما يعمل انطلاقا من مصالحه.

ولا يخطئن أحد – أنّ ما على المحك هو ليس فقط أمن بلدان الساحل، بل أيضا أمن بلدان العديد من المناطق في جميع أنحاء العالم، لأن الآفات الماثلة لا تعرف الحدود حقاً. ويتعين مكافحتها بحزم وبكل ما تستدعيه الحالة الملحة. ومن شأن ذلك أن يؤكد على الطبيعة الحاسمة لإسهام المجتمع الدولي بأسره. إذ أنّ الأمم المتحدة – منظمتنا المشتركة – الإطار الأمثل لمعالجة تلك المسائل بروح من التضامن. وفي الواقع، إن هذا المحفل يُضفي شرعية على الجهود الإقليمية ا التي نسلِّم جميعنا بأنها مسألة أساسية.

وهي ستشكل أيضا ضمانا للفعالية، مما يتيح التوحيد الحصيف لجهود بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وجهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي التي يدفع موظفوها ثمنا فادحا كل يوم، خدمة للسلام في مالي. كما أنها تمثل عنصرا تكميليا مثاليا للمساعدات على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وتتيح تقديم مساعدات دولية متسقة وفعالة. وأود أن أثني على الشركاء متعددي الأطراف والثنائيين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، الذين يقدمون المساعدة بالفعل إلى بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

لقد رحب الاتحاد الأفريقي باتخاذ القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) في ٢١ حزيران/يونيه، والذي رحب فيه مجلس الأمن بنشر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونرحب أيضا بالرسالة القوية التي بعثت بها الزيارة التي قام بها مجلس الأمن لبلدان منطقة الساحل وبروح الالتزام والتضامن التي كانت في صميمها. ولا يجب أن نخيب الآمال التي أوجدتها تلك الزيارة. وإنني على يقين من أن أعضاء المجلس ملتزمون ومن أنهم قد أصغوا إلى الرسالة التي وجهتها إليهم المنطقة. وأخاطب أعضاء المجلس، وكلي يقين من أنهم سيظهرون مرة أخرى تصميمهم على الاضطلاع بمسؤوليتهم عن صون السلام والأمن الدوليين. وأنا أخاطب الأعضاء، آملا في أن يترجموا فكرة الوقاية إلى إجراءات ملموسة؛ وفي الحقيقة، نحن نتعامل مع تهديد يمكن أن يصبح أكبر بكثير إذا لم يتم التصدي له هنا والآن.

ومن خلال مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، أقر الاتحاد في شهر نيسان/أبريل المفهوم الاستراتيجي لعمليات القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وأذن بنشرها لفترة مبدئية مدتها ١٢ شهرا، قابلة للتجديد. وفي نفس الوقت، نود التعبير بوضوح عن توقعاتنا فيما يتعلق بإسهام الأمم المتحدة من خلال إنشاء آلية للدعم المالي عن طريق المساهمات النظامية في الميزانية التشغيلية للقوة المشتركة. وأكرر التأكيد على ذلك الطلب لأنه، في مواجهة التهديد الإرهابي وما يشكله ذلك من خطر على الاستقرار في المنطقة ككل، لن تكون أنصاف الحلول كافية. وألاحظ مع الارتياح أن هذا الخيار مدرج في تقرير الأمين العام (S/2017/869) المعروض على الأعضاء.

يؤيد الاتحاد الأفريقي تأييدا كاملا النداء الموجه من الأمين العام إلى المجلس لأن يكون طموحا، مع الأخذ في الاعتبار أن الدعم المالي المستدام والذي يمكن التنبؤ به هو السبيل الوحيد لتمكين القوة المشتركة من الإسهام بشكل مستدام في استقرار المنطقة. ونلاحظ أيضا مع الارتياح التدابير التي تعتزم الأمم المتحدة اتخاذها لدعم أمانة المجموعة الخماسية. وسيواصل الاتحاد الأفريقي العمل عن كثب مع المجموعة الخماسية من أجل دعم الجهود التقنية التي بُذلت بالفعل من خلال سلسلة من التدابير، بما في ذلك عبر تقاسم خبرتنا في مكافحة حركات العصيان في الصومال وتحفيز عملية نواكشوط، التي تجمع بين جميع بلدان المنطقة، والمشاركة بنشاط في أفرقة الدعم المنصوص عليها في المفهوم الاستراتيجي لعمليات القوة المشتركة، ومن خلال مواصلة بذل جهود الدعوة الرامية إلى جمع الأموال اللازمة.

ويجب أن يتواكب تشغيل القوة المشتركة مع التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وقد أُحرز تقدم كبير، ويرجع الفضل في ذلك إلى الأطراف المعنية في مالي؛ ومع ذلك، لا يزال يتعين القيام بالكثير. وسيتيح الانتهاء من تنفيذ الاتفاق زيادة عزل الجماعات الإرهابية والإجرامية. ويجب على الأطراف في مالي مواصلة تكثيف جهودها. وسيواصل الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال ممثله السامي لمالي ومنطقة الساحل، السيد بيير بويويا، العمل معها للقيام بهذه المهمة.

إن وضع نهاية حاسمة للجماعات الإجرامية والإرهابية في منطقة الساحل والصحراء يتطلب أيضا الاستمرار في بذل جهود في مجالي التنمية والحوكمة. ونثني على الجهود التي تبذلها بلدان المجموعة الخماسية في هذا الصدد، ونشجعها على المثابرة في جهودها. ونرحب بقرار الأمين العام المتعلق بتنشيط استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل تحت قيادة نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد. ونحن مقتنعون بأنه بفضل التزامها، فإنه لن يتم ادخار جهد لضمان أن تفي الاستراتيجية تماما بالتوقعات الاستراتيجية لبلدان المنطقة. وسيتخذ الاتحاد الأفريقي الخطوات اللازمة لإعطاء زخم جديد لاستراتيجيته لمنطقة الساحل ولتعزيز تنفيذ مختلف الصكوك، التي اعتمدها في مجالات الحوكمة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، في المنطقة.

لا يسعني أن أختتم بياني دون الإشادة بقوة مرة أخرى بالأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش. ويشكل تقريره والتوصيات الواردة فيه، فضلا عن تأييده للمجموعة الخماسية، دليلا آخر على الرؤية التي توجه عمله وعزمه على عدم ادخار أي جهد لجعل الأمم المتحدة متكيفة مع التحديات الأمنية التي تجابهها. ونتفق تماما مع تلك الرؤية، وسنبذل كل ما في وسعنا لمساعدته على تحمل العبء الهائل لمسؤوليته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد محمد على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لوسادا فرناندیث.

السيد لوسادا فرناندیث (تكلم بالفرنسية): أود أولا، سيدي الرئيس، أن أشكركم على الفرصة التي أتيحت للاتحاد الأوروبي للمشاركة في مناقشات مجلس الأمن بشأن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وهذا بلا شك أنسب محفل لتقديم دعم طويل الأجل لأشقائنا في المجموعة الخماسية.

إن لهذه الجلسة أهمية مزدوجة. فمن جهة، هي تساعد على إبقاء منطقة الساحل على رأس جدول الأعمال الدولي؛ ومن جهة أخرى، إنها تشكل خطوة هامة في تنامي قدرة القوة الأفريقية التي تحتاج بصورة ملحة، كما يؤكد الأمين العام في تقريره (S/2017/869) وهو ما كرره صباح اليوم، إلى دعمنا. فالأمن في منطقة الساحل هو أمن الجميع. وبناء على ذلك، لا يمكن أن يكون هناك استقرار دائم في منطقة الساحل من دون التنفيذ الكامل والفعال لأحكام اتفاق السلام والمصالحة في مالي على نحو يتيح استيعاب الجميع. واسمحوا لي بعرض ثلاث نقاط.

أولا، أود أن أشيد برؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وبالأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأمنية على أرض الواقع التي تضطلع بعملها الرائع في كثير من الأحيان في ظل ظروف صعبة للغاية. والهجمات التي وقعت مؤخرا في شمال ووسط مالي، وكذلك على الحدود النيجيرية، تدل على ذلك بوضوح شديد.

كما أشيد بجميع أصحاب الخوذ الزرق في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وقوات عملية بارخان، والجنود الأوروبيين والأمريكان وجنود المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بمن فيهم أصدقاؤنا التشاديين، الذين ضحوا بأرواحهم، مؤخرا، من أجل تحقيق الأمن في منطقة الساحل ومالي والبلدان المجاورة.

وأشدد أيضا على العمل الرائع الذي قام به الأفراد من عسكريي بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، منذ قمة رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠١٧، في باماكو. ففي أشهر قليلة فقط، صدق الاتحاد الأفريقي على مفهوم عام للعمليات ومن ثم تم إدراجه في القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) لتحقيق قدرة أولية على القيام بعمليات، وكذلك، وفقا للمعلومات المقدمة، للقيام بأول عملية مشتركة، نفذت في الأيام القليلة الماضية في الممر الاستراتيجي المركزي. وبالطبع، لا تزال هناك تحديات من حيث المعدات، بل ومن الناحية المالية كذلك، حتى تصل هذه القوة إلى مرحلة التشغيل الكامل. وأفهم أن الأعمال المتعلقة بالعنصر المدني والقضائي، بشأن احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والعلاقة بين القوة والسكان المحليين، بما في ذلك من خلال توضيح ولاية القوة، جارية حاليا كذلك. ونحن نشجع تلك الجهود بقوة.

والنقطة الثانية هي أنني أشكر الأمين العام على تقريره الممتاز عن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وعلى التزامه الشخصي الذي يستحق الثناء. إننا نتفق تماما مع تحليله للحالة في المنطقة والتحديات التي يتعين علينا جميعا مواجهتها معا. كما نرحب بالخيارات المقترحة التي سيتعين تنفيذها تدريجيا للقضاء على التهديد الإرهابي؛ وللتعامل مع الأزمة الليبية؛ ولمنع واحتواء العنف في جميع أنحاء حوض بحيرة تشاد وشمال مالي؛ وللتعامل مع النفقات المتزايدة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على الأمن؛ ولضمان مراقبة أفضل للحدود من أجل تفادي استغلال البشر والاتجار بالمخدرات والأسلحة التي تمول الإرهاب؛ وأخيرا، للإسهام في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للمنطقة مع ارتفاع نسبة الشباب الذين لديهم طموحات مشروعة لمستقبلهم ولفرص أفضل. وكل هذه تحديات نواجهها اليوم وسنواجهها في السنوات القادمة.

وفيما يتعلق بهذا التحليل للحالة، فقد توصل رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، منذ البداية، إلى استنتاجات مماثلة. وقد التزموا، منذ البداية، بتوفير استجابة، مثل إنشاء قوة يتراوح هدفها – فلنتذكر – ما بين مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة إلى دعم الجهود الإنمائية، بما في ذلك إعادة بسط سلطة الدولة في المناطق الأكثر هشاشة والمنعزلة، فضلا عن تيسير العمليات الإنسانية. وقد تشاطرت دول المجموعة الخماسية شواغلها معنا منذ وقت مبكر. وعلى الفور ردت عليهم فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية، بتقديم الدعم لجهودهم أثناء الإعلان عن القوة المشتركة في انجمينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة، فقد قدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، والجهات المانحة الرئيسية في أفريقيا، بالفعل، دعما للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية. وسيواصلون تقديم ذلك الدعم. إنهم منخرطون بالفعل في عدد كبير من المشاريع التي يمكن أن توفر الدعم وتيسر نشر القوة، بما في ذلك تيسير التواصل مع السكان المحليين. وقد تجسد ذلك النهج الشامل في استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل لعام ٢٠١١، التي تؤكد عروة الأمن – التنمية الضرورية لضمان الاستقرار في المنطقة.

وأعلنت السيدة موغيريني – خلال الاجتماع الوزاري الثالث للاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذي عقد في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧– عن دعم الاتحاد الأوروبي للقوة المشتركة لمجموعة دول الساحل من خلال مساهمة أولية بمقدار ٥٠ مليون يورو من مرفق السلام في أفريقيا التابع للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك أيضا عن طريق حشد الدعم من بعثات الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع التي نشرت في المنطقة.

ويجري تجهيز الطلبات الأولية للأركان العامة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي

العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية. إن مسألة احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حماية الأطفال العاملين في الجماعات المسلحة، فضلا عن القضايا الجنسانية، نقطة أساسية في التزامنا المستمر تجاه القوة. وأود فقط أن أذكر أعضاء المجلس بأن تدريب القوات المسلحة المالية الذي وفرته بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية، يتم في إطار المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

كما نعمل في بروكسل، وعقب الاجتماعات التي عقدت في باريس وبرلين خلال الأشهر القليلة الماضية، على مسألة تعبئة وتنسيق جهود المجتمع الدولي لصالح القوة المشتركة. وسننظم، لتحقيق ذلك الغرض، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، في بروكسل – وفي أعقاب الإعلانات التي صدرت على هامش الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، التي شاركت فيها السيدة موغيريني – بالتعاون مع الرئاسية المالية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، مؤتمرا لرؤساء الدول والحكومات بشأن الأمن والتنمية في منطقة الساحل. وسيكون الاجتماع، الذي سيجمع جزءا كبير من المجتمع الدولي، فرصة لجمع المزيد من المال من أجل توسيع نطاق القوة المشتركة وتجهيزها للعمل بكامل طاقتها، بما في ذلك عنصرها المدني، استجابة للالتزامات التي تعهدت بها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وتمشيا مع القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧). وقد اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات لتوفير دعم مباشر لطلبات القوة المشتركة. إن تلك الآلية جاهزة للعمل ومفتوحة أمام مساهمات المجتمع الدولي. وسيكون المؤتمر، كذلك، فرصة لتناول مسألة التنمية ويأخذ في الحسبان العمل الذي أنجز في الأشهر القليلة الماضية في إطار التحالف الذي يسمى الآن ”التحالف مع منطقة الساحل“، عوضا عن ”التحالف من أجل منطقة الساحل“.

ولذلك، فإنني أرحب بهذا الاجتماع في نيويورك اليوم. وأثق في روح تضامننا، الذي لا يساورني شك في أنه سيضمن أن نكون على نفس المسار للتصدي للتحديات التي نواجهها. وعلى نفس المنوال، فإنني على يقين من أن مؤتمر بروكسل سيكون ناجحا.

سأختتم باقتباس من حديث للسيدة موغيريني، يلخص رغبتنا ونهجنا، تجاه الأمن والتنمية على حد سواء: ”نحن لا نعمل لأفريقيا، إننا نعمل مع أفريقيا“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد لوسادا فرناندیث على إحاطته الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية في فرنسا.

في البداية، أشكر الأمين العام، ووزير خارجية جمهورية مالي ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والمراقب عن اللجنة الأوروبية على إحاطاتهم الإعلامية. كما أشكر الأمين العام على تقريره (S/2017/869) بشأن الكيفية التي يمكننا بها تكثيف تشكيل القوات للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. فتقريره يوفر لنا، في أعقاب زيارة مجلس الأمن إلى منطقة الساحل التي استغرقت ١٠ أيام، أساسا قويا جدا للمناقشة ونحن نسعى إلى إجراء محادثات بشأن الكيفية التي يمكننا بها دعم هذه المبادرة النموذجية.

إن الحالة اليوم لا لبس فيها: فالجماعات الإرهابية في منطقة الساحل اليوم تمثل تهديدا عالميا لاستقرار المنطقة، بل وكذلك للأمن الدولي. والإرهابيون يستغلون مواطن ضعفنا وانقساماتنا. وهم يتمولون من الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر. وقد أثبتوا، في مناسبات متكررة، قدرتهم على شن الهجمات في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، علاوة على عزمهم على التمدد إلى البلدان المجاورة. ولم ينج مواطنونا وقواتنا، التي تقود الحرب إلى جانب شركائنا من بلدان الساحل في المنطقة، من التهديد. إن هذا الوضع يؤثر تأثيرا مباشرا على أمن العديد من البلدان الأخرى خارج منطقة الساحل – في أفريقيا وأوروبا وفي العالم

بأسره. ولذا، فإنني أطلب من الأمم المتحدة، بل ومنا جميعا، ردا واضحا وقويا ومنسقا.

وتشكل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ردا مناسبا لهذا التحدي. فعندما نواجه بتهديد يستخف بالحدود، يجب أن يكون الرد منظما بين الدول المجاورة على أساس عابر للحدود. وهذا ما يجعل القوة المشتركة مبادرة نموذجية حقا. إنها تستحق دعمنا في سعيها إلى توسيع قدرتها التشغيلية من أجل الاستجابة للتهديدات الإرهابية الإقليمية. فبوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد تسعى بوضوح – بتحالف قواتها لتحقيق الهدف الصريح المتمثل في تأمين حدودها وتزويد نفسها بالوسائل اللازمة لتحقيق النجاح – إلى استكمال الجهود التي يجري تبذل بالفعل من قبل المجتمع الدولي في المنطقة. إنني أشير، في ذلك الصدد، إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثات الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات والتدريب، التي مكنت من إعادة بناء قوات مالي المسلحة وقوات أمنها.

وينبغي أن تمكّن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل البعثة المتكاملة وعملية بارخان من التركيز على المجالات الأساسية لولاية كل منهما، بناء على طلب حكومة مالي لاكتساب مزيد من الكفاءة. وعليه يجب على القوة المشتركة للمجموعة الخماسية أن تواصل تدريجيا تحسين قدرتها على التصدي للإرهاب والاتجار بالبشر.

وقد أكدت زيارة مجلس الأمن إلى منطقة الساحل مؤخرا الوضع الحالي للقوة المشتركة التي تواصل تنفيذ عملياتها الآن في المنطقة الوسطى هناك حيث تقوم بأولى عملياتها. وقيّمت تلك الزيارة أيضا احتياجات القوة وإمكاناتها حيث تواصل القوات المسلحة تسريع قدراتها العملياتية. كما أكدت الزيارة عزم المجموعة الخماسية وجديتها في تنفيذ مبادرة القوة المشتركة. وأود أن أثني على جميع ممثلي تلك الدول الخمس. ويقينا أن التزامهم يشكّل عاملا أساسيا لتحقيق النجاح. وأود أن أؤكد لهم مرة أخرى دعم فرنسا الكامل لجهودهم.

ولا تزال المبادرة نفسها فتية. ولا تزال هناك العديد من التحديات القائمة التي يتعين التغلب عليها قبل أن تتمكن القوة من تنفيذ عملياتها كاملة في جميع مناطق التوقيت الثلاث في الإقليم. ويجب عليها أيضا التصدي للتحديات القائمة في مجال احترام حقوق الإنسان، إذ تستحيل بدون ذلك مكافحة الإرهاب بصورة فعالة. ومع ذلك، فمن الواضح أن القوة المشتركة قد أصبحت حقيقة ملموسة اليوم بعد مرور ثمانية أشهر من الإعلان عنها بداية. وقد بدأت تنفيذ عملياتها في المنطقة الوسطى حيث تعيّن عليها شن أولى عملياتها الرئيسية.

ولم تعد المسألة الآن ما إذا كان ينبغي أن يدعم المجتمع الدولي استجابة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بل أستطيع القول أننا الآن جميعا على اقتناع راسخ بضرورة ذلك، وأنه يجب علينا الآن أن نسأل أنفسنا عن كيفية تقديم المساعدة دون إعفاء المجموعة الخماسية عن تأمين حدودها. ولا يزال الدعم الثنائي، على النحو الذي أشار إليه تقرير الأمين العام، أمرا بالغ الأهمية لمساعدة القوة المشتركة على تحقيق إمكاناتها كاملة. وفي ذلك الصدد، تواصل فرنسا الاضطلاع بدورها كاملا في الإسهام في ذلك الجهد الذي يجب أن يكون جماعيا بواسطة الدعم المادي والتقني المقدم من عملية برخان الأمن وإطارها الدفاعي التعاوني. وأسهم الاتحاد الأوروبي أيضا بحشد الدعم عن طريق اتخاذ قرار فوري بتقديم معونة كبيرة بقيمة ٥٠ مليون يورو لدعم إطلاق القوة المشتركة.

وأدعو شركاءنا إلى الاضطلاع بدورهم كاملا في دعم هذا الجهد الهام، لا سيما في ضوء مؤتمر التخطيط المقرر عقده في بروكسل في ١٤ كانون الأول/ديسمبر. ويتوقع في ذلك المؤتمر الإعلان عن تعهدات هامة وملموسة بقدر الإمكان، غير أنه يجب علينا أيضا إنشاء معونة متعددة الأطراف. فمن شأن ذلك أن يوفر دعما عملياتيا ولوجستيا للقوة المشتركة في الأجل

الطويل، وسيُعدُّ مؤشرا هاما على دعم المجتمع الدولي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في كفاحها ضد الجماعات الإرهابية.

وسيمكّننا تقرير الأمين العام من تحديد خيارات الدعم الممكنة. فهو تقرير طموح ولذلك أود أن أشكر الأمين العام عليه. ويتعين علينا أن نحسن استخدام التقرير خلال الأيام القادمة وجعله قابلا للتطبيق. ويجب على مجلس الأمن، وعبره المجتمع الدولي، الارتقاء إلى مستوى التحديات التي تواجهها دول المنطقة لأجل مكافحة الإرهاب معا.

ويجب على مجلس الأمن دعم زيادة القدرة العملياتية للقوة المشتركة. فأولا، يجب عليه القيام بذلك عن طريق أداء دوره كاملا في تعبئة المجتمع الدولي لدعم هذه المبادرة، فضلا عن التفكير في أشكال الدعم المتعدد الأطراف على النحو الذي اقترحه الأمين العام. وتجب دراسة خيارات الدعم اللوجستي للقوة المشتركة – مثلما توختها البعثة المتكاملة حاليا – في أسرع وقت ممكن وعلى النحو المقترح في تقرير الأمين العام. وإنني على اقتناع بإمكانية تنفيذ الدعم دون إحداث تغيير في قدرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لحفظ السلام. وعليه، أود أن أدعو المشاركين إلى النظر الصريح في الخيارات المتاحة.

ولنكن طموحين وعمليين وواقعيين في الوقت نفسه وفقا للنهج المتبع في تقرير الأمين العام. ومن الأهمية بمكان أن نبدأ بداية فعالة وأن نحافظ على تعزيز قدرات القوة المشتركة لدى انطلاقها. ومن ثم سيتعين عليها عندئذ تقديم تقرير مرحلي عن التقدم المحرز إلى المجموعة الخماسية، وأن تقرر كيفية زيادة الدعم المقدم إليها على أساس النتائج التي يتم الحصول عليها من قبل شركائنا في الميدان. غير أنه لا مجال لأوجه الخلل في هذه المراحل الأولية. وعليه، فإننا نجتمع اليوم لرسم المسار الذي نتخذه مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويتعين علينا دعم القوة المشتركة للمجموعة بواسطة دعم مؤتمر التخطيط المقرر عقده في بروكسل.

وبطبيعة الحال، وبالنظر إلى التهديدات التي تواجه منطقة الساحل الآن، لم تعد المسألة ذات طابع أمني فحسب، إذ يستحيل تحقيق السلام دون تحقيق التنمية المستدامة. وبالتالي، فلا مناص من بذل جهد إضافي في ذلك المجال لأجل تحقيق الاستقرار في المنطقة. وتدرك فرنسا ذلك تماما، ولذا فهي في صدارة التحالف مع مشروع الساحل بالاشتراك مع ألمانيا والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويهدف المشروع إلى تحقيق نتائج سريعة وهائلة في المجالات الإنمائية الرئيسية، مثل توظيف الشباب فضلا عن مجالات الزراعة والطاقة والحوكمة والأمن. ولن نتمكن من الحيلولة دون انضمام كثير من الشباب إلى الجماعات الإرهابية بدافع من اليأس بدون كفالة حصولهم على التعليم وتوفير مستقبل أكثر إشراقا لهم.

وختاما، تتطلب هذه الجهود جميعا التنفيذ الكامل لعملية السلام في مالي. وأهيب مرة أخرى اليوم بمسؤولية جميع المعنيين بذلك. وأدعو أيضا إلى بذل الجهود اللازمة للحوكمة والحوار مع المجتمعات المحلية المعنية في المنطقة حيث تنشر القوة المشتركة للمجموعة الخماسية، وخاصة تلك التي تقيم على حدود مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية السويد.

السيدة فالستروم (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): تشكل الحالة في منطقة الساحل مصدر قلق متزايد، على النحو الذي ذكره جميع المتكلمين السابقين. وتترتب عنها آثار ليس على ملايين الأشخاص الذين يواجهون الجوع وانعدام الأمن فحسب، بل أيضا على المنطقة بأسرها وعلى الصعيد العالمي. وتتسم الأسباب الجذرية لتلك الحالة بالتعقيد وكونها عابرة للحدود. وتعزز الآثار المترتبة عن انتشار التطرف العنيف والجريمة المنظمة وتغير المناخ وتدهور حالة حقوق الإنسان

وضعف المؤسسات بعضها بعضا. كما أن لها آثار مدمرة على شعوب منطقة الساحل، وتكشف عن محدودية عمليات حفظ السلام التقليدية أيضا. وينبغي في الاستجابة لها بذل الجهود في الأجلين الطويل والقصير معا. وتشارك السويد على نحو فعال عبر التعاون الإنمائي وتقديم المساعدة الإنسانية، فضلا عن إسهامها في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثات الاتحاد الأوروبي.

ويكتسي تحقيق الاستقرار في مالي أهمية بالغة في منطقة الساحل بأسرها. ويجب أن يظل أولوية بالنسبة لنا دعم التنفيذ الكامل الشامل والفعال لاتفاق السلام، وخاصة في ضوء الانتخابات المقبلة. فهي تتيح لنا أفضل فرصة لبناء السلام المستدام ومنع المزيد من تفشي حالة عدم الاستقرار. ويجب أن يظل نظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) أداة فعالة في مساعينا الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في مالي. غير أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتشجيع الزخم السياسي.

وأود أن أتناول سريعا مسألة الشمول. فقد اجتمع أعضاء مجلس الأمن مع ممثلي المجتمع المدني من النساء أثناء زيارتهم الأخيرة إلى مالي. وعندما سئلت الممثلات عما إذا كانت تتاح لهن فرصة الوصول إلى القيادة السياسية في بلدهن، أجبن بأنهن لا يرغبن في الوصول إلى السياسيين فحسب، وإنما يتطلعن إلى أن يصبحن أنفسهن من صناع القرار، وأن يتم تمثيلهن على قدم المساواة مع الرجال.

وكما ناقشنا يوم الجمعة (انظر S/PV.8079)، فإن تمثيل المرأة ليس مجرد مسألة إنصاف؛ بل هي مسألة فعالية وزيادة احتمال التوصل إلى اتفاق سلام دائم.

ومع ذلك، عندما تخشى مغادرة منزلك لجلب الماء على مسافة بضعة كيلومترات، أو عندما يمنع أطفالك من الذهاب إلى المدرسة لسنوات، حينئذ يبدو التمثيل السياسي هدفا نظرياً. هذا هو الواقع في وسط مالي، كما هو الحال في العديد من الأماكن الأخرى في جميع أنحاء منطقة الساحل. وبالنسبة لي، فإن الارتباط بين الأمن وحقوق الإنسان والتنمية واضح. فبدون الأمن، لا يمكن أن تكون هناك تنمية. وبدون الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، فإن أي جهد أمني محكوم عليه بالفشل، مما يزيد السكان نفوراً من الدولة.

ولذلك، فإن الجهود الجماعية التي تبذلها بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لتكثيف الجهود الإنمائية والتحرك صوب التشغيل الكامل للقوة المشتركة لهذه المجموعة جديرة بالثناء حقا. ونحن ندعمها تماماً. وأود أن أسلط الضوء على مجالات ثلاثة ينبغي أن نسترشد بها في عملنا المستمر مع القوة المشتركة للمجموعة الخماسية.

أولا، إن هذه القوة المشتركة واحدة من أدوات كثيرة تشكل نهجاً إقليمياً متكاملاً ومستداماً إزاء الحالة في منطقة الساحل. وأولوية الشأن السياسي ينبغي أن توجه ذلك العمل، ولا بد من التأكد من وضع إطار سياسي شامل لمنطقة الساحل. ونشجع الاتحاد الأفريقي على المشاركة القوية، ولا سيما في ضمان التنسيق مع المبادرات والأطر الإقليمية الأخرى، وكفالة المزيد من الاندماج داخل هيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وهذه فرصة سانحة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنطقة دون الإقليمية للعمل ككيان واحد، جنباً إلى جنب مع الشركاء الآخرين، مثل الاتحاد الأوروبي.

ثانيا، إن نجاح القوة المشتركة يتوقف على دعم السكان. ويصدق هذا بشكل خاص عندما تتحصن الجماعات الإرهابية بين السكان، مستغلة غياب سلطة الدولة. وبالتالي، فإن وجود إطار متين للامتثال لحقوق الإنسان سيكون له أهمية قصوى، ليس أقلها استعادة الثقة في مؤسسات الدولة والحيلولة دون تأجيج المزيد من التطرف وزعزعة الاستقرار. وقد أقرت مجموعة بلدان الساحل بتلك الحاجة في مفهوم العمليات للقوة المشتركة؛ وعلينا

الآن أن نتحرك صوب إنشاء آليات لمنع ومعالجة الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ولا بد أن تشمل أنشطة القوة المشتركة منظوراً جنسانياً في التخطيط وكذلك في إجراءات حماية محددة. وقد تواجه القوة المشتركة أيضاً أطفالاً مرتبطين بالجماعات المسلحة. ولذلك، ثمة حاجة إلى إجراءات واضحة بشأن كيفية معالجة هذه المسألة، بما في ذلك من خلال التعاون مع المستشارين المعنيين بحماية الأطفال.

أخيراً، فإن السعي إلى السلام في شراكة هو الخيار الأمثل. ولا بد لنا أن نضمن اقتران نداءاتنا المتكررة بالملكية الإقليمية والتوقعات من هذه القوة ومطالبتنا بالمساءلة بما يكفي من الموارد والدعم. والخيارات المقترحة للدعم التي قدمها الأمين العام توضح وجود العديد من الإمكانيات. والدعم الذي يمكن التنبؤ به والمستدام من جانب الأمم المتحدة حيوي الأهمية لكي تتمكن القوة من تحقيق أهدافها. والسويد مستعدة لاستكشاف كل النماذج، بما فيها النماذج الأكثر طموحاً. ويمكن للدور الداعم للأمم المتحدة أن يعزز إطاراً سياسياً أقوى، بما في ذلك من خلال استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل والمساءلة المتبادلة.

وتحسين حياة السكان الذين يعيشون هناك سيكون هو المقياس لنجاح جهودنا في منطقة الساحل. والقوة المشتركة لمجموعة البلدان الخمسة مبادرة محمودة لزيادة الأمن وتكملة أنشطة بعثة الأمم المتحدة لإنهاء التهديد الإرهابي. وهي تستحق دعمنا الكامل. وبالاقتران مع جهود إنمائية قوية ترمي إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعدم الاستقرار، فإنها تتيح فرصة لوضع المنطقة على طريق السلام المستدام.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام غوتيريش ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على حضورهم هنا اليوم. كما أشكر فرنسا على ريادتها بشأن هذه المسألة، وعلى تنظيم مناقشة اليوم.

إن التطرف العنيف في منطقة الساحل مشكلة متنامية، ومواجهة هذا العنف الآن مهمة أكثر خطورة من أي وقت مضى. وإننا نحيي رجال ونساء القوات المسلحة لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونحيي أيضا شركاء المنطقة، ولا سيما فرنسا من خلال عمليتها الطويلة الأمد لمكافحة الإرهاب. ونشكر الرجال والنساء الشجعان الذين يخدمون في أخطر بعثة لحفظ السلام في العالم، وهي الموجودة في مالي. وكل تلك القوات والبعثات فقدت أفراداً. والمدنيون أيضاً ضحايا العنف في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك الهجوم المأساوي الذي وقع في بوركينا فاسو في آب/أغسطس. أسر كثيرة فقدت أحباءها – في وقت سابق من هذا الشهر، قتل أربعة أفراد من قواتنا الخاصة وخمسة من جيش النيجر على الحدود بين مالي والنيجر بينما كانوا يعملون معاً كشركاء لضمان السلام في منطقة مهددة.

ولكن ليس التطرف العنيف فحسب هو ما ابتليت به شعوب منطقة الساحل؛ فالجريمة مشكلة متنامية أيضاً. وطرق التجارة التاريخية عبر المنطقة تتيح فرصة لبعض أسوأ العناصر في القارة. ويحاول المجرمون الذين يتاجرون بالمخدرات والبشر الاستفادة من الفوضى في منطقة الساحل حيث يصادفون نجاحاً على حساب الأمن البشري في غرب أفريقيا. وخلال بعثة مجلس الأمن إلى منطقة الساحل في الأسبوع الماضي، لمسنا تفاني المسؤولين الحكوميين ومسؤولي المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وأعضاء المجتمع المدني وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. من أجل مستقبل أكثر إشراقا. ويواجه أولئك الرجال والنساء تهديداً متزايداً يتصف بالمرونة والقدرة على الصمود ولا يحترم الحياة. وإن تفانيهم لا يستحق الإعجاب فحسب، بل يستحق اهتمام المجلس ودعمه المستمرين.

والولايات المتحدة تؤيد مبادرة بلدان الساحل الخمسة لتطوير قوة مشتركة وتعميق التعاون، الأمر الذي ينطوي على

إمكانية تحسين الأمن وتكملة جهود بعثة حفظ السلام في مالي. وتحقيقا لذلك، ستواصل الولايات المتحدة تقديم دعمها الثنائي الطويل الأمد لتطوير وبناء قدرات قوات الأمن للدول الأعضاء في المجموعة الخماسية. كما سنواصل العمل بشكل وثيق مع شركائنا لمساعدة القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لكي تكون فعالة ومنسقة جيداً مع الجهود الأخرى لمكافحة الإرهاب في المنطقة. والولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل. ومن دواعي فخرنا أن نعلن اليوم أننا نعتزم تقديم مساعدات ثنائية بقيمة تصل إلى ٦٠ مليون دولار، وسنعمل مع الكونغرس على تحديدها بغية مساعدة القوة المشتركة على الصمود.

إننا نفهم أن هذه القوة ستحتاج إلى الدعم المستمر، ونحن حريصون على فرص العمل مع شركائنا على نحو وثيق من أجل نجاح هذا الجهد. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن القوة المشتركة لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل يجب أن تكون مملوكة في المقام الأول لبلدان المنطقة نفسها. ونتوقع أن تتولى بلدان منطقة الساحل الخمسة الملكية الإقليمية الكاملة للقوة في غضون فترة تتراوح بين ثلاث وست سنوات، مع استمرار مشاركة الولايات المتحدة. وهذا هو النهج الأكثر فعالية في النهاية لتخليص المنطقة من الإرهاب.

ونحن نستلهم جهود المنطقة ونواياها، ولكن لدينا تحفظات بشأن إرغام بعثة كبيرة لحفظ السلام على الاضطلاع بمهام لا تؤديها تقليدياً. وقد كافحت البعثة في مالي للوصول إلى تفويضها الكامل للقوات. ولا تزال تعاني من نقص المعدات التمكينية وتنفق معظم مواردها على حماية نفسها وإعادة الإمداد. وعلاوة على ذلك، تتعرض البعثة لهجمات متزايدة من جانب المتطرفين المتسمين بالعنف، وتقوم بتبديل العمليات والمواقع. ولهذه الأسباب، تكافح البعثة من أجل تنفيذ هدفها الاستراتيجي، ألا وهو دعم عملية السلام في مالي. وقدرتها على التركيز على هدفها الأساسي يمكن أن تتعرض لخطر أكبر بولاية لدعم قوة ذات مفهوم واسع للعمليات والاحتياجات المتكررة. ونحن مدينون للقوات، فضلا عن أولئك الذين فقدوا أرواحهم، بحماية الموارد الحيوية للبعثة من مزيد من الإرهاق وتكريسها لدعم إيجاد حل سياسي في مالي.

وأشير إلى أن لدينا أيضاً تحفظات جدية ومعروفة بشأن استخدام موارد الأمم المتحدة لدعم الأنشطة غير التابعة للأمم المتحدة. وسوف نستعين بمختلف مواطن القوة والرؤى والموارد لمعالجة انعدام الأمن في منطقة الساحل. ونتطلع إلى إجراء مناقشات مع زملائنا في مجلس الأمن في الأيام المقبلة بشأن أفضل السبل لانطلاق هذه القوة.

ونحن نعلم أن الأمن وحده لن يحل التحديات المعقدة والمترسخة في منطقة الساحل، ونثني على بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لما أوتيت من جوانب المرونة والحوكمة والهياكل الأساسية بالإضافة إلى الأمن.

ويهدد إغلاق المدارس على نطاق واسع وانعدام الأمن والفرص من جراء العنف المتطرف جيلا بكامله. ولا يزال إغراء الكثيرين للانضمام إلى المتطرفين قويا. ولا يمكننا ترك السكان في مالي والنيجر وبوركينا فاسو وموريتانيا وتشاد لمواجهة هذا المصير. ولا بد من إيجاد حل طويل الأجل لهذه المشكلة مع استمرار تنامي القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ويجب أيضا توطيد المكاسب الأمنية بواسطة تحقيق الحكم الرشيد.

ويتعين على السلطات المؤقتة في الجزء الشمالي من مالي تقديم الخدمات إلى السكان المحليين لتبرهن لهم أن وجودها سيحدث تحسينات ملموسة لصالح الشعب المالي. وستواصل الولايات المتحدة العمل بشكل وثيق مع الشركاء وأصحاب المصلحة الإقليميين لتحديد احتياجات القوة وتكييف دعمنا لها بأكبر قدر ممكن من الفعالية. ونتطلع إلى المشاركة النشطة

في مؤتمر المانحين المقرر عقده في بروكسل بما يساعد القوة على التصدي مباشرة لهذا التهديد والتغلب عليه.

ومن الضروري أن نذكر أن مصير المنطقة ستقرره حكومات الدول في منطقة الساحل في نهاية المطاف. وقد تمكنت الجماعات المسلحة من التوصل إلى وقف لإطلاق النار في الأجل الطويل وإجراء حوار موسع بعد عدة أشهر صعبة. ولا شك أن هذه مؤشرات إيجابية، إلا أن ثمة اختلافات جوهرية بين حكومة مالي والجماعات المسلحة لا تزال تشكل تحديا لعملية السلام. ويجب على الجماعات المسلحة والحكومة المالية أن تعملا معا لتنفيذ الاتفاق.

وفيما يتعلق ببعثات حفظ السلام كافة، فلا مناص من أن تتعاون الحكومة مع البعثة المتكاملة لتحقيق نتائج ملموسة والتوصل إلى حل سياسي دائم. ومن شأن إحراز تقدم أن يوفر مسارا حقيقيا نحو تعزيز الأمن في المنطقة.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا دعمنا القوي للإجراءات التي تتخذها المجموعة الخماسية. ونعرب عن ترحيبنا لهذه القيادة الإقليمية لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل. وسنواصل الوقوف مع شعوب المنطقة في اتخاذ هذه الخطوات الهامة نحو تحقيق السلام والأمن.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية على لفت انتباه مجلس الأمن مرة أخرى إلى مسألة السلام والأمن في منطقة الساحل. وتتيح إحاطة اليوم فرصة طيبة لمناقشة الخطوات التي يمكن للمجتمع الدولي اتخاذها لأجل التصدي للتحديات التي تواجه المنطقة. ولذلك أود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس. ونعرب عن تقديرنا أيضا للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على تقريره عن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2017/869) وعلى عرضه الشامل اليوم.

ويساور أوكرانيا بالغ القلق إزاء التدهور السريع للحالة الأمنية في منطقة الساحل. وقد أدت الأزمة التي حدثت في مالي في عام ٢٠١٢ إلى فراغ في سلطة الدولة في الأجزاء الوسطى والشمالية من البلد، سرعان ما شغلته الجماعات المتطرفة العنيفة المرتبطة بتنظيم القاعدة وتنظيم داعش وغيرهما من الكيانات الإرهابية. كما أدى ضعف الحوكمة وحالة الفقر وتدفق الأسلحة والمقاتلين المسلحين إلى تهيئة بيئة مواتية لانتشار التطرف الشديد والإرهاب في البلدان المجاورة، وخاصة تلك التي لها حدود مشتركة مع مالي.

وقد برهن الهجوم الإرهابي الذي وقع في واغادوغو في آب/أغسطس – وهو عبارة عن سلسلة من الهجمات على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي) في أيلول/سبتمبر وغيرها من الهجمات الأخيرة في المنطقة – أن خطر الإرهاب لا يزال قائما في معظم منطقة الساحل. وهذا مثال حي على كيفية تحول انتشار العنف الإقليمي إلى تهديد للسلم والأمن العالميين.

وفي هذا الصدد، ترحب أوكرانيا بقرار الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إنشاء قوة مشتركة أُسندت إليها مهمة مكافحة التطرف العنيف والإرهاب داخل حدود تلك الدول. ونتفق مع الأمين العام تماما على أن إنشاء القوة المشتركة يعدُّ فرصة لا يمكن تفويتها.

وأتيحت للمجلس – أثناء بعثة ميدانية قام بها إلى مالي وبوركينا فاسو وموريتانيا في وقت سابق من هذا الشهر، بادرت إلى تنظيمها في الوقت المناسب فرنسا وبمشاركة قيادية من جانب إيطاليا وإثيوبيا، الفرصة للوقوف على حقائق الوضع في الميدان ومستوى تشغيل القوة المشتركة.

وبالنظر إلى محدودية موارد البلدان المشاركة، فلا مناص من القول أن التقدم المحرز حتى الآن باهر. وأشير على وجه التحديد

إلى وضع مفهوم العمليات والخطوات الرامية إلى تحقيق القدرة التشغيلية الأولية لمقر القوة في سيفاري والمركز القيادة في نيامي.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ومن المهم الآن أن تواصل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الالتزام القوي بالمبادرة، فضلا عن مواصلة العمل نحو تحقيق الهدف المحدد بدعم من الشركاء الثنائيين والمجتمع الدولي على نطاق أوسع.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك في هذه القاعة، فإن بلوغ القدرة العملياتية الكاملة سيتطلب توفير قدر كبير من الموارد التقنية والمالية. ومع التسليم بالمسؤولية الرئيسية للمجموعة الخماسية، فإننا نرى أن من الأهمية بمكان أن يمد الشركاء الدوليون يد المساعدة لتلبية الحاجة إلى المعدات وتوفير الاحتياجات المالية للقوة المشتركة. وفي هذا السياق، فإن مؤتمر المانحين المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر في بروكسل يعدُّ مبادرة هامة. ونثني على الأمين العام لاستعداده للمشاركة شخصيا في حشد الموارد اللازمة.

وترى أوكرانيا أيضا أن بوسع الأمم المتحدة أن تؤدي دورا هاما في دعم القوة المشتركة. ويجدر النظر العميق أيضا في خيارات الدعم الأربعة الواردة في تقرير الأمين العام. ونرى أن بوسع البعثة المتكاملة أن تقدم المساعدة الهادفة للقوة. ومن الواضح أنه يتعين تعديل ولاية البعثة وفقا لذلك. غير أنه ينبغي ألا توسَّع عمليات البعثة على حساب قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها الأساسية. وينبغي ألا ننسى استمرار وجود ثغرات كبيرة في قدرات البعثة ما يمنعها من تحقيق كامل إمكاناتها.

وبهذا أصل إلى نقطتي الأخيرة، وربما الأهم: ضرورة التصدي للأسباب الجذرية للأزمة وعدم الاستقرار في منطقة الساحل. ونحن مقتنعون بأن القوة المشتركة لن تشكل سوى جزء من الاستراتيجية المطلوبة على نطاق أوسع حتى بعد وصولها إلى مرحلة التشغيل الكامل. ويمثّل التنفيذ الكامل وغير المشروط لاتفاق السلام والمصالحة في مالي المبرم في عام ٢٠١٥ جزءا أساسيا آخر من المصاعب الإقليمية المتعلقة بكيفية استعادة السلام والاستقرار في مالي ومنطقة الساحل، فضلا عن احتواء أي آثار محتملة للنزاع الداخلي في البلد.

ويجب على الأطراف الموقِّعة أن تضاعف جهودها لإنجاز مهمة تشغيل الإدارات المؤقتة في شمال البلد والانخراط في مشاورات وطنية شاملة تهدف إلى حل الخلافات القائمة في ضوء مراجعة الدستور المتوقعة والاستفتاء عليه. وينبغي أن يتمثل الهدف النهائي لهذه الجهود في إجراء إصلاح شامل للمؤسسات الوطنية، الأمر الذي سيساعد على تحقيق فوائد سلمية ملموسة للشعب المالي ويسهم في الحد من عدم الاستقرار في البلدان المجاورة.

ونرى في هذا الصدد، أن القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) ما يزال أداة هامة لإحداث التغيير المطلوب في سلوك الأطراف الموقعة وحثها على أن تكون أكثر استباقية في تعزيز السلام في مالي.

ولنكن واضحين، فلا بد من زيادة الاستثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية إن أردنا تحقيق السلام المستدام والاستقرار في المنطقة. وستظل المجتمعات المحلية الضعيفة في المناطق المتأثرة بالنزاعات والمناطق المهملة من جانب الحكومة هدفا سهلا للإرهابيين والمتطرفين في حال غياب الهياكل الحكومية الفاعلة ودون توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وفي ظل انعدام إنفاذ القوانين وتمكين السلطة القضائية وانعدام دعم الدولة النشط للأعمال التجارية المحلية والمبادرات التجارية. وبالتالي، يجب أن تقترن المبادرات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتحقيق التنمية الاقتصادية وكفالة احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك مناصرة وتعزيز حقوق النساء والأطفال وحمايتها، ويجب أن تكمل جميع هذه العناصر بعضها بعضا.

وختاما، أود أن أكرر نداء الأمين العام إلى ضرورة إيلاء الاهتمام اللازم من قبل مجلس الأمن لنشر القوة المشتركة،

وعليه أن يكون على أهبة الاستعداد لاتخاذ تدابير إضافية عند الاقتضاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة في المملكة المتحدة.

البارون أحمد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم. يستحق بلدكم عظيم التقدير على قيادتكم ودعمكم الثابت لبلدان منطقة الساحل. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، ووزير خارجية مالي عبد الله ديوب، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فقي محمد، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل أنخيل لوسادا فرناندیث. إننا نرحب بتقرير الأمين العام (S/2017/869) والإحاطة الإعلامية التي أدلى بها اليوم عن أنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

خلال زيارة مجلس الأمن مؤخرا، شهد جميع أعضاء المجلس التحديات الخطيرة التي تواجه بلدان منطقة الساحل. تمثل تلك التحديات خطرا جسيما على شعوب المنطقة والشركاء والحلفاء الذين يعملون على تقديم الدعم لهم.

أود أن أبدأ بتقديم تعازيَّ في جميع الذين قتلوا بشكل مأساوي، بمن فيهم حفظة السلام التشاديون الثلاثة التابعون للأمم المتحدة الذين قضوا في شمال مالي يوم الخميس. شهدنا خلال الـ ١٢ شهرا الماضية استمرار سيل من الهجمات الإرهابية المميتة التي أسفرت عن خسارة مفجعة في الأرواح البريئة؛ وزيادة في الهجمات على القوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ واستمرار التأثير الهدام لقيام عصابات الجريمة المنظمة بالإتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر في جميع أنحاء المنطقة؛ والرحلة اليائسة للمهاجرين الذين كثيرا ما يعترضهم المتجرون بالبشر الذين يسعون إلى استغلالهم.

ونحن جميعا لنا دور يتعين علينا القيام به في التصدي لتلك التحديات. وقد قدمت المملكة المتحدة الدعم لمشاريع في جميع أنحاء منطقة الساحل والمنطقة الأوسع نطاقا، ولا سيما في نيجيريا وحوض بحيرة تشاد. وفي العام الماضي وحده، درب الجيش البريطاني ٢٢ ألف جندي نيجيري على أساليب مكافحة الإرهاب. وقد استثمرنا أكثر من ٦ ملايين دولار في التصدي للرق المعاصر، و ٢,٥ مليون دولار في فرقة عمل مشتركة على الحدود مع الجيش النيجيري. كما نقوم بتوفير التدريب للضباط النيجيريين المعنيين بمكافحة الاتجار. وعبر منطقة الساحل، أنفقت المملكة المتحدة أكثر من ٢٢٥ مليون دولار على المشاريع الإنسانية والإنمائية في العام الماضي، ونوفر التدريب في مجال حقوق الإنسان للقوات المالية من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية .

وقد قامت الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة مؤخرا بتفكيك شبكتين لتهريب الأشخاص في مالي، ونحن على استعداد للقيام بالمزيد لدعم بلدان المجموعة وحلفائها من أجل تحسين الوضع الأمني. ويشكل إنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل خطوة إلى الأمام في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير المشروعة. وسرنا تقديم المجلس دعمه السياسي للبعثة في وقت سابق من هذا العام. وتضطلع المملكة المتحدة حاليا من جانبها، ببعثة استطلاعية لمعرفة ما الذي يمكنها القيام به فضلا عن ذلك في منطقة الساحل، بما في ذلك إمكانية تقديم الدعم الثنائي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة.

ويشكل التمويل عاملا هاما في تحديد نجاح البعثة، ولهذا السبب يسرنا أن نؤيد التزام الاتحاد الأوروبي بتقديم ١٥ مليون يورو إلى القوة المشتركة. ونرحب بالعمل المضطلع به لإنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية. وقد أثلجت صدري التقاريرُ المقدمة من سفير بلدي عقب الزيارة التي قام بها إلى المنطقة.

نحن ندرك التحديات التي تواجه القوة وأهمية التصدي للإرهابيين والمتجرين من خلال اتباع نهج كلي في جميع أنحاء

المنطقة – ولا سيما ضمان وجود خطة واضحة لتقديم الخدمات بالإضافة إلى الأمن. ولكي تترسخ المكاسب الأمنية، يجب أيضا مواصلة العمل لوضع أطر قوية من أجل الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونرحب بدعم الأمين العام ومقترحاته بشأن دعم محتمل من الأمم المتحدة. نحن نقوم بدراستها بالتفصيل وننظر في الأدوار التكميلية التي يمكن أن يؤديها الدعم الثنائي ومتعدد الأطراف في منطقة الساحل. ويجب أن نضمن أن تكون البعثة قادرة على الوفاء بولايتها الحالية بفعالية وكفاءة.

لقد جاد أكثر من ١٤٠ من حفظة السلام الشجعان التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بأرواحهم من أجل شعب مالي. إنهم والقوة التابعة للمجموعة الخماسية يعملون في أحد أخطر الأماكن في العالم، وإنني أشيد بهم. إنني أدعو حكومة مالي والأطراف الأخرى في عملية السلام إلى إظهار نفس الشجاعة والالتزام والعزم لتحقيق الوحدة في البلد. تأتي عملية السلام الناجحة في صميم أي استراتيجية ترمي إلى دحر الإرهاب والمتجرين في منطقة الساحل. ونحن في المجلس نتوقع مضاعفة الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام ورؤية الإرادة السياسية للتغلب على العقبات المتبقية.

في الختام، لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالسلام والأمن في جميع أنحاء منطقة الساحل. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أؤكد مجدداً دعمنا القوي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية، التي أؤمن إيمانا صادقا بأنها يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق ذلك الهدف.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا للرئاسة الفرنسية على تنظيم هذه الجلسة على المستوى الوزاري بشأن الحالة في دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. إننا نقدر كثيرا حضور الوزير الفرنسي بين ظهرانينا وترؤسه الجلسة. كما نرحب بمشاركة الوزراء الآخرين في الجلسة.

تأتي هذه الجلسة في وقتها المناسب تماما، إذ تُعقد بعد بعثة مجلس الأمن إلى منطقة الساحل. وبالتأكيد، ساعدت الزيارةُ المجلسَ على تحقيق فهم أشمل لضخامة التحديات التي تواجه بلدان منطقة الساحل، وعززت تقدير ضرورة التفعيل الكامل والسريع للقوة المشتركة، بدعم من المجتمع الدولي. إننا نرحب بتقرير الأمين العام (S/2017/869) المقدم عملا بالقرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) عن أنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك تفعيلها، وعن التحديات التي تعترضها، وعن الخيارات المتعلقة بدعم محتمل من الأمم المتحدة للقوة. نود أن نشكر الأمين العام على تقريره، وعلى إحاطته الإعلامية التي أدلى بها اليوم، وعلى ما بذله من جهود في محاولة التصدي للتحديات التي تواجه منطقة الساحل، على سبيل الأولوية. لا شك في أن التزامه في هذا الصدد يأتي جزئيا نتيجة للاقتناع بأن لما يحدث في منطقة الساحل تداعيات أوسع نطاقا على الصعيد العالمي.

ولا بد لي من أن أؤكد أن هناك توافقا تاما في الآراء بشأن هذه المسألة مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وبطبيعة الحال، نحن سعداء جدا بحضور الرئيس موسى فقي محمد معنا عبر التداول بالفيديو خلال هذه المناسبة الهامة للغاية، وبالاستماع لآرائه بشأن التحديات التي تواجه بلدان منطقة الساحل. نحن نقدر قيادته والتزامه بدعم منطقة الساحل في إطار منظومة السلم والأمن الأفريقية.

كما يسرنا أن نرى الوزير عبد الله ديوب، ممثل مالي، والرئيس المناوب للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذي رحب بنا قبل بضعة أيام في باماكو. نود أيضا أن نرحب بزملائه، الوزراء الآخرين، من الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ولا بد لي أن أنوه مع الشكر بحسن الضيافة التي لقيناها في موريتانيا وبوركينا فاسو.

لقد أبدت المجموعة الخماسية التزامها بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية عن طريق تعبئة قواتها وتخصيص

مواردها المحدودة. ونحيط علما بالجهود التي بذلوها من أجل التفعيل الكامل لقوتهم المشتركة، بيد أننا ندرك ضخامة القيود التي تواجههم إذ يقومون بذلك. إن التحديات والأخطار التي تهدد السلام والأمن في منطقة الساحل ليست مجرد مسألة تهم بلدان المنطقة، ولكنّ لها آثارا أوسع نطاقا على السلام والأمن الدوليين. وليس من الصعب تصور العواقب إذا أخفقنا في معالجة الحالة في المنطقة عن طريق المساعدة في الجهود التي تبذلها بلدان المجموعة الخماسية، ونتفق تماما مع ما قاله الأمين العام في هذا الصدد.

ولذلك نعتقد أن ثمة حاجة ملحّة إلى تعبئة الدعم الدولي للمجموعة الخماسية. وفي هذا الصدد، نشير إلى الالتزامات التي تعهد بها بعض الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف في تمويل القوة المشتركة. نحن نقدر الجهود التي تبذلها ألمانيا وفرنسا لحشد دعم إضافي من خلال استضافة اجتماعات التخطيط دعما للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ونرحب بتعهد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تقديم مختلف أشكال الدعم التقني واللوجستي. ومع ذلك، فإن ما تم التعهد به حتى الآن هو أقل بكثير مما هو مطلوب لتغطية الميزانية الأولية اللازمة لاستدامة القوة لمدة سنة واحدة، على النحو المبين في تقرير الأمين العام.

ونتطلع إلى عقد مؤتمر المانحين في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر، تمشياً مع القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧)، الأمر الذي نأمل أن يسهم في حشد الدعم الإضافي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ونشيد بالأمين العام على التزامه بالمشاركة شخصياً في مساعي تعبئة الموارد، ونرحب بمختلف الخيارات التي اقترحها للدعم المحتمل من الأمم المتحدة للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ومن الحيوي حقاً أن يدعم المجلس هذه المبادرة الإقليمية الهامة، الأمر الذي يضفي أهمية أكبر على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وبعد أن زار المجلس بلدان المنطقة وشهد مباشرة التحديات المتعددة والمعقدة التي تواجهها، لا يمكن المغالاة في أهمية وإلحاح المسألة. ولذلك نأمل أن ينظر المجلس بجدية في الخيارات التي اقترحها الأمين العام، التي وضعت باستخلاص الدروس من التجارب السابقة، واتخاذ القرارات المناسبة في القريب العاجل.

وينبغي لمجلس الأمن أن يكون طموحاً، كما قال الأمين العام في وقت سابق. إننا نتفق تماماً مع الأمين العام بشأن تكامل القوة المشتركة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، مع كون الخيارات المقترحة لدعم القوة المشتركة تفيد أيضاً عمل البعثة المتكاملة. كما نتفق معه على ضرورة ضمان التعاون وقابلية التشغيل البيني للقوة المشتركة مع العمليات الأخرى، بما في ذلك الأطر التي يقودها الاتحاد الأفريقي، وعملية نواكشوط، وعملية بارخان والبعثة المتكاملة. وعموماً، فإن التنسيق الوثيق بين بلدان المجموعة الخماسية مع سائر الجهات الفاعلة الإقليمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، فضلاً عن الدعم المقدم من الشركاء الآخرين الثنائيين والمتعددي الأطراف، هو أمر أساسي لنجاح القوة.

ولا شك في أنه لا يمكن التصدي بفعالية للتحديات المتشعبة التي تواجه منطقة الساحل إلا باتباع استراتيجية شاملة تضم الأمن والإدارة الحكومية والتنمية ومسائل حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية. لذلك فمن المهم للغاية العمل على التنفيذ السريع والفعّال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، كما نص القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧). ويحدونا الأمل في أن تضاعف بلدان المنطقة جهودها، بالتعاون مع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، في تنفيذ الاستراتيجية.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الفرنسية على الإحاطة الإعلامية، الأمر الذي يعزز مناقشة ما فتئ مجلس الأمن يجريها بشأن منطقة الساحل في الأشهر الأخيرة، وكذلك على مبادرة زيارة منطقة

الساحل. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الأربعة على إسهاماتهم في مناقشتنا.

وسأنتقل أولاً إلى الحالة الحرجة التي تجد منطقة الساحل نفسها فيها حالياً. إن التهديدات الأمنية، التي تنبع من الإرهاب والاتجار غير المشروع بالتوازي مع سياق التطورات السياسية الهشة، تهدد السلام والأمن في منطقة الساحل بأكملها ومستقبل تلك المنطقة من العالم. وهذا من الشواغل المشتركة للمجتمع الدولي بأسره، كما شهد بذلك المتكلمون هذا الصباح حول هذه الطاولة. تتشاطر إيطاليا تلك الشواغل، بوصفها عضواً في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي وكبلد يركز على البحر الأبيض المتوسط ويرتبط به، حيث يكشف البعد عبر الإقليمي لعدم الاستقرار في منطقة الساحل حجمه المأساوي ويدفعنا إلى تعزيز علاقاتنا مع بلدان المنطقة.

وتحظى استجابة بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر من خلال إنشاء قوة مشتركة، بكامل الدعم السياسي من المجلس والمجتمع الدولي. وأكدت زيارة المجلس إلى المنطقة قبل بضعة أيام على الالتزام المشترك لبلدان المجموعة الخماسية بالإمساك بزمام مشاكلهم، والتقدم المحرز في الأشهر الأخيرة في إنشاء القوة المشتركة، وما ينبغي عمله من أجل الإعمال الكامل لهذه المبادرة.

ولذلك فإن المسألة المعروضة علينا اليوم هي كيف يمكننا دعم القوة المشتركة لتمكينها من الاضطلاع بولايتها. يقدم لنا الأمين العام خيارات أربعة في تقريره (S/2017/869)، ينبغي لمجلس الأمن أن يتعامل معها بنفس الشجاعة والطموح الذي أبداه وضعُها. ونعتقد أن مجلس الأمن، بالإضافة إلى أي خيارات جماعية قد يقدمها، يجب أن يكون مدفوعاً بمسؤوليته الأدبية لتقديم دعم يمكن التنبؤ به للقوة، في أقرب وقت ممكن، استناداً إلى الوفاء ببعض الشروط التي ستدعى بلدان المجموعة الخماسية للوفاء بها، مثل ضمان احترام حقوق الإنسان.

وإزاء تلك الخلفية، يجب أن نعمل معاً من أجل زيادة فعالية مفهوم العمليات، والاتساق بين الاستراتيجية العسكرية واستراتيجية التنمية وتحقيق الاستقرار والمعدات والاستمرارية المالية للقوة من أجل التحديد الواضح لالتزامات كل طرف فاعل بغية التعاون الذي يتطور على امتداد مسار محدد وتقدمي.

إن القيمة المضافة للدعم المتعدد الأطراف، الذي هو السبيل الوحيد لضمان إطار متسق ومنسّق وثابت للتدخل، يجب أن يشمل أيضاً الإمكانات الهامة للمساهمات الثنائية، لا سيما في ضوء مؤتمر المانحين الذي سيعقد في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر.

من الواضح أن الرد الأمني المجسد في مبادرة المجموعة الخماسية لإنشاء هيكل سلام وأمن ذي مصداقية ينبغي أن يقترن بالمبادرات الإنمائية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويشير الأمين العام في تقريره إلى تصميمه على تنشيط استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ونود أن نعرب عن دعمنا الكامل لهذا التنشيط، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تعزيز التنسيق الدولي وإدماج المبادرات المختلفة التي يجري الاضطلاع بها في منطقة الساحل.

إن الطريقة الوحيدة الموثوق بها لكفالة السلام الدائم والاستقرار في منطقة الساحل تأتي بمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار من خلال التدابير التي تكون قادرة على معالجة التحديات العابرة للحدود الإقليمية التي تؤثر على المنطقة. ونحن نؤيد هذا النهج داخل الاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى مبادرة الصندوق الاستئماني للهجرة، الذي يجمع بين معالجة الأسباب الجذرية لظاهرة الهجرة والمنظور الإقليمي.

لا تشكّل منطقة الساحل تحدياً للأمم المتحدة وحسب، بل هي فرصة أيضاً. وخلال الأشهر القادمة، سيكون بوسعنا أن نقيّم، أولاً، قدرة حفظ السلام على مواجهة التحديات الجديدة؛ ثانياً، نجاح الأمم المتحدة في وضع استراتيجيات إقليمية متسقة

ومنسقة مع المبادرات الأخرى على الصعيد المحلي؛ ثالثاً، القدرة على التكامل والتعاون بين الأمم المتحدة ومبادرات السلام والأمن التي تقودها البلدان الأفريقية. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، يجب ألا يُحجم المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة التي تتحمل المسؤولية عن حفظ السلام، عن الاستثمار سياسياً ومالياً في إمساك إفريقيا بزمام أمورها بصورة فعالة وطويلة الأجل.

إن إيطاليا على استعداد للاضطلاع بدورها في هذه الجهود، ومن خلال رئاستها المقبلة لمجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر، بعد فرنسا، ونحن على استعداد خلال هذه المدة لمواصلة مداولاتنا بشأن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والمنطقة عموماً. وخلال رئاستنا، نعتزم عقد مناقشة مفتوحة بشأن التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي موضوع قد أشرت إليه بالفعل وهو شديد الترابط مع ما يحدث في منطقة الساحل.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسعدنا أن نراكم، سيدي الرئيس، تترأسون هذه الجلسة لمجلس الأمن. ونود أن نشكر الأمين العام غوتيريش؛ ووزير خارجية مالي، السيد ديوب؛ ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فقي محمد؛ والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل، السيد لوسادا فرناندیث، على إحاطاتهم الإعلامية التفصيلية.

كما أرحب في القاعة بوزراء خارجية بوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا والنيجر.

يساورنا القلق إزاء الحالة في منطقة الساحل والصحراء. فعلى الرغم من الجهود التي بُذلت، لا يزال الإرهاب – على نحو ما أبلغنا محاورونا أثناء زيارة مجلس الأمن الأخيرة إلى المنطقة، وأود أن أشدد على أنني أقصد الإرهاب لا التطرف – يشكل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في ذلك الجزء من القارة الأفريقية. وعلاوة على ذلك، هناك أيضا مسائل عابرة للحدود الوطنية لها آثار مزعزعة للاستقرار، مثل الاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة وتهريب السلع المختلفة والنزعات الانفصالية والنزاعات الداخلية الحادة والظروف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المعقدة.

إن الحالة في منطقة الساحل تمثل تذكيرا بالطابع المدمر للتدخل الخارجي بالقوة والمتهور بصراحة في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. ومن الجدير بالذكر، كما ذكرنا في كثير من الأحيان، أن عملية تغيير النظام في ليبيا، التي تمت في انتهاك للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كانت عاملا محفزا لعدم الاستقرار في المنطقة. ونرحب بإنشاء بلدان المنطقة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمكافحة التهديد الإرهابي، وهي الخطوة التي تم تأييدها بالإجماع في القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧). ونعتقد أن القوة المشتركة تمثل استجابة مناسبة للمسائل الإقليمية على أساس مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، الذي نرى أنه يمثل السبيل الوحيد لتحقيق السلام المستدام في أفريقيا. وستساعد القوة المشتركة على أداء مجموعة كاملة من المهام، لا تقتصر على الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، بل تشمل أيضا إجراءات القضاء على الجماعات الإجرامية العابرة للحدود، وهي جماعات متحالفة مع الإرهابيين.

ونؤيد النشر التشغيلي للقوة المشتركة على أرض الواقع وعزم المشاركين فيها على تحقيق ذلك في أقرب وقت ممكن، ونحثهم على تعزيز تعاونهم في هذا الشأن. ومع ذلك، واستنادا إلى الاستنتاجات التي خلصت إليها بعثة مجلس الأمن إلى منطقة الساحل والصحراء، يبدو أن بلدان المجموعة الخماسية تنشر وحداتها بسرعات متفاوتة وأن بعضها يتخلف عن الركب. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أنه لن يتم التواصل إلى نتائج فعالة إلا من خلال بذل جميع أعضاء المجموعة الخماسية لجهود مشتركة ومنسقة حقا. ويحتاج أعضاء المجموعة إلى الدعم، وهم يستحقونه، في سياق التصدي للتحديات التي يواجهونها. ونعتقد أنه من المهم للغاية أن يدعمهم المجتمع الدولي.

ينبغي أن ننظر بعناية في الخيارات التي يقترحها الأمين العام في تقريره عن القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) (S/2017/869) فيما يتعلق بمشاركة الأمم المتحدة في هذه الجهود. ومع ذلك، نعتقد أنه سيكون من المهم أيضا النظر في توسيع نطاق تعاون الأمم المتحدة تدريجيا، استنادا إلى الخيار الرابع، ولا سيما نظرا لأن ولايات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تتلاقى في ما يتعلق بتقديم الدعم إلى حكومة مالي وفي استعادة سلطتها على جميع أنحاء البلد. ولكن هناك الكثير من المشاكل التي سيتعين حلها في هذا الصدد. ولذلك، فإن استباق الأحداث قبل إنجاز المهام الصادرة بها تكليف من مجلس الأمن لن يكون فكرة جيدة.

ولا يزال من الواضح تماما أنه من أجل تحقيق الأمن والتنمية والاستقرار في المنطقة في الأجل الطويل، يتعين، إلى جانب تعزيز تدابير مكافحة الإرهاب، تدعيم مؤسسات الدولة لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة والاحترام الشامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، نشيد بحماس بالبرامج الهادفة إلى تنمية المناطق النائية التي اعتمدتها حكومتا كل من بوركينا فاسو وموريتانيا.

ونعتقد أن الأساس لإحراز تقدم في المجالات التي أشرنا إليها يتمثل في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي لم تُستغل إمكاناتها الكاملة حتى الآن. وسيكون من الضروري زيادة الاستفادة من آليات الاستراتيجية القائمة وإشراك بلدان منطقة الساحل والصحراء وبلدان أفريقيا ككل فيها قدر الإمكان، مع التركيز على الخطوات ذات الصلة التي سيتخذها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل نفسها. وينبغي أن تشكل آراء الشركاء الإقليميين أولوية عليا في تلك العملية.

في الختام، نود أن نشير إلى أنه في عصر العولمة، أصبح الإرهاب أيضا عالميا. ولا يمكننا استئصال التهديد الذي يشكله إلا بالتضافر على أوسع نطاق ممكن، وهو ما برحت روسيا تدعو إليه منذ وقت طويل. وعلاوة على ذلك، فقد بدأ بلدي تقديم الدعم إلى قوات الأمن في عدد من بلدان منطقة الساحل وسيواصل القيام بذلك. وعلى أي حال، فإن فعالية القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ستتوقف في نهاية المطاف على تحسين قدرة قواتها المسلحة الوطنية.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يسر وفد السنغال أن يراكم، سيدي، تترأسون شخصيا جلسة الإحاطة اليوم بشأن تقرير الأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2017/869)، بعد بضعة أيام فقط من بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة.

كما نرحب بحضور ومشاركة وفد المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بقيادة السيد عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في مالي، بصحبة زملائه من تشاد والنيجر وموريتانيا وبوركينا فاسو.

إن إدراج مسألة السلام والأمن في أفريقيا على جدول أعمال الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر مثال آخر على الأهمية الخاصة التي تعلقها فرنسا على تحقيق الاستقرار في القارة الأفريقية. والتزام فرنسا المستمر بدعم البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب وتعزيز التنمية أمر جدير بالثناء ويستحق منا جزيل الشكر. وأود أيضا أن أرحب بمشاركة الأمين العام والسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيد أنخيل لوسادا فرناندیث، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل، في جلسة اليوم.

لا أريد أن أُذكر المجلس بتفاصيل الحالة المتقلبة في المنطقة حيث إن مقدمي الإحاطات الإعلامية الذين أشرت إليهم آنفا قد تناولوها بالفعل باستفاضة. أود فحسب أن أضيف أن ما شهده أعضاء مجلس الأمن واستمعوا إليه وقدموا تقارير بشأنه عقب بعثتنا إلى منطقة الساحل، إلى جانب الإحاطات

التي استمعنا إليها اليوم، قد أكد اعتقادنا بأنه لا يمكن إنهاء التهديدات المتعددة الأوجه التي لا تزال تقوض أسس الأمن والاستقرار في منطقة الساحل بغرب أفريقيا برمتها والدول الأعضاء فيها إلا من خلال استجابة شاملة، تدعمها جهود موحدة ومنسقة بشكل جيد.

ولذلك، فإن السنغال تشدد على أنه، نظرا للطابع الأقاليمي والعابر للحدود لهذا التهديد، لن نتمكن من التصدي لهذا التحدي إلا من خلال تعزيز التعاون الإقليمي وترشيد جهودنا. وبالفعل، فقد التزمت بلدان المجموعة الخماسية بتحقيق هذا الهدف عن طريق إنشاء قوة مشتركة لتحسين مكافحة الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات المسلحة الإجرامية في منطقة الساحل.

ونرحب بتلك المبادرة لأنها تتلاءم تماماً مع المخطط الأشمل الذي يجري تنفيذه تدريجياً في جميع أنحاء منطقة الساحل والصحراء، بغية وقف توسع الإرهاب وانتشاره، والقضاء على هذه الآفة التي تقوض كل جهد لبناء التنمية المستدامة والمجتمعات السلمية. كما ينبغي أن ننظر في تكامل القوة المشتركة لمجموعة الساحل مع القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في حوض بحيرة تشاد، وكل من النيجر وتشاد عضو فيها، فضلا عن عملية برخان التي تقوم بها فرنسا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، حيث تعمل جميعاً لمكافحة الآثار السلبية الناجمة عن الصراع في ليبيا، وانتشار المقاتلين الإرهابيين الأجانب في المنطقة، ناهيك عن مختلف أنواع الاتجار – بالأسلحة والمخدرات والأصول الثقافية – وتهريب المهاجرين.

وينبغي لجميع هذه الأسباب أن تشجع على توفير الدعم الدولي الحازم من أجل تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، خاصة لأنها لا تعتبر معجزة علاجية لجميع المشاكل التي تهدد المنطقة، بل لأن لها دوراً حاسماً إضافياً في الجهود الدولية والإقليمية الجارية بالفعل. وكما يوضح الأمين العام في تقريره، فإن جهود القوة المشتركة لمجموعة الساحل الخماسية سوف تكون استكمالاً لجهود البعثة المتكاملة، وعملية بارخان، والقوات الوطنية للدول الأعضاء، فضلاً عن المبادرات الأخرى في المنطقة.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز هيكل السلام والأمن في أفريقيا، ينبغي للاتحاد الأفريقي الذي سبق أن بارك القوة المشتركة أن يواصل القيام بدور مركزي في تنسيق ومواءمة مختلف الجهود والمبادرات دون الإقليمية والإقليمية، بل وحتى الدولية. وكفالة الدعم المتعدد الأبعاد من جانب المجتمع الدولي تنسجم تماماً مع القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، الذي اتخذه مجلس الأمن في هذا العام. وغني حين أن بلدان منطقة الساحل الخمسة هي المسؤولة الرئيسية عن تمويل وتجهيز القوة المشتركة، فالواقع هو أن الدعم السياسي والمالي والتشغيلي من الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف سيكون ضرورياً لتمكينها من بلوغ كامل قدرتها التشغيلية في الفترة من الآن وحتى آذار/مارس ٢٠١٨، على النحو المنصوص عليه في بيان عملياتها.

ولجميع هذه الأسباب، تؤيد السنغال مبادرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، مثلما شرح الرئيس ماكي سال في هذه القاعة بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8051) في جلسة مجلس الأمن بشأن عمليات حفظ السلام في أفريقيا خلال الرئاسة المصرية، وكذلك في الآونة الأخيرة في داكار، خلال قيام الرئيس روش مارك كريستيان كابوري، رئيس بوركينا فاسو، بزيارة دولة. والسبب أيضاً هو المصير المشترك الذي يربط السنغال ببلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي نتقاسم معها الحيز نفسه، والتطلعات نفسها، والكفاح نفسه، فضلا عن الحدود الواسعة.

السيد أبو العطا (مصر): اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بجزيل الشكر إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية القيّمة وتقريره الشامل والمتميّز، وما تضمنه من خيارات متنوعة وطموحة.

والشكر موصول لوزير خارجية مالي بصفته الرئيس الحالي لتجمع دول الساحل الخمس، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي السيد موسى فقي محمد، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل على إحاطاتهم الإعلامية القيّمة. كما أتوجه بالشكر إلى الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر على عقدها هذه الجلسة الهامة، وعلى مبادرتها إلى ترتيب زيارة المجلس الأخيرة إلى عدد من دول الساحل، حيث كان لها أثر كبير في إبراز التحديات التي تواجهها تلك الدول واحتياجاتها من المجتمع الدولي في تلك المرحلة الدقيقة التي تمر بها.

تشهد منطقة الساحل الأفريقي العديد من التحديات الأمنية والتنموية، كما أن تداعياتها واسعة إقليمياً ودولياً. ففي ظل غياب مراقبة الحدود بين دول المنطقة، انتعشت التجارة غير الشرعية بما فيها تجارة المخدرات والبشر، وصارت المنطقة ملاذاً آمناً للجماعات الإرهابية. ومع غياب الدور التنموي للدولة، تدهورت الأوضاع الأمنية أكثر فأكثر نتيجة الصراع على الموارد. كما بدأت بعض الجماعات المتطرفة بتنظيم نفسها ونشر أفكارها المتشددة وفرضها على المواطنين، حتى صار الأمل الوحيد لدى قطاعات كبيرة من الشباب هو البحث عن فرصة للهجرة أو اللجوء.

إن مجلس الأمن عليه التزام قانوني وأخلاقي بالعمل على توفير الدعم والمساندة لدول الساحل بغية استعادة الاستقرار والأمن لمواطنيها. فالتحديات التي تواجهها دول الساحل جديدة على المنطقة، وتعتبر نتيجة مباشرة لتغيرات في محيطها الإقليمي، ولا سيما في ليبيا. كما أن الأزمة في دول الساحل تتجاوز آثارها دول الإقليم، بل والقارة الأفريقية مما يجعلها تهديداً آنياً وواضحاً للأمن والسلم الدوليين.

ومبادرة الدول المنتمية إلى تجمع دول الساحل التي تقضي بإنشاء قوة إقليمية إنما تمثل الخيار الأمثل لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة، لأنه الخيار الأكثر استدامة والأقل تكلفة بشرياً ومادياً وعسكرياً على المدى البعيد. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على أن الملكية الإقليمية لتلك المبادرة لا تتناقض مع ضرورة توفير الدعم الدولي المالي واللوجستي لها، سواء من خلال الأمم المتحدة أو المسارات الثنائية. ولا يفوتني التأكيد على أن المواجهة الأمنية وحدها لن تستطيع توفير سلام مستدام في منطقة الساحل أو غيرها، وهو ما يؤكد ضرورة توفير الدعم التنموي لتجمع دول الساحل كي يكون بداية شراكة متوازنة مع دول التجمع تقوم على الاحترام المتبادل والشفافية والحوار المنفتح، بحيث يتم الاستماع لشواغل تلك الدول وتفهّم احتياجاتها من حيث بناء القدرات الفنية، ودعم التنمية المستدامة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، فضلاً عن ترسيخ مبادئ سيادة القانون.

وما لمسناه خلال زيارة المجلس إلى منطقة الساحل يؤكد ضرورة معالجة الجذور المسببة للأزمة في جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والتنموية والمناخية، وذلك من خلال خلق الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ برامج وأنشطة استراتيجيات الأمم المتحدة المتكاملة للساحل الموضوعة منذ عام ٢٠١٣، دون تراخٍ أو إبطاء. وتمثل الاستراتيجية الأممية للساحل إطاراً شاملاً للوقاية، وتجنب وقوع المزيد من الأزمات في المنطقة مستقبلاً، فضلاً عما ستحققه من نتائج إيجابية في دفع تنفيذ الأجندة الأممية والدولية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتحقيق السلام المستدام. وفي هذا السياق، تتطلع مصر إلى التعرف على نتائج عملية المسح التي تضطلع بها الأمانة العامة حول دعم تنفيذ الاستراتيجية الأممية للساحل في القريب العاجل.

ختاماً، تؤكد مصر من جانبها على أنها لن تتوانى عن بذل الجهود كافة لدعم أشقائها في تجمّع دول الساحل سواء عبر مساهماتها في تعزيز الحوار داخل مجلس الأمن بشأن الأوضاع في مالي وفي منطقة الساحل إجمالاً، أو من خلال تعزيز برامج التعاون المشترك على المستويين الثنائي والإقليمي، وأن تشهد تطويراً مستمراً بالتشاور مع دول التجمع.

السيد علي (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السيد جون – إيف لودريان، وزير الشؤون الأوروبية ووزير خارجية فرنسا، على هذه الفرصة لمناقشة السبل التي يمكن بها للمجتمع الدولي دعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونشكر معالي الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش؛ والسيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والسيد عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في مالي؛ والسيد أنخيل لوسادا فرناندیث، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة.

أود أولا أن أعرب عن تعازينا القلبية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ولحكومات مالي والنيجر وتشاد والولايات المتحدة في أعقاب الوفاة المأساوية لقواتها في الهجمات الإرهابية الأخيرة في مالي والنيجر. ونحيي شجاعة أفراد البعثة على خدمتهم المتفانية في سبيل قضية السلام في أحد أكثر الأماكن خطورة في العالم.

لا تزال الحالة الأمنية في منطقة الساحل تتدهور نتيجة للتهديدات التي تشكلها حركة أنصار الدين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وغيرهما من الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة. ومما يزيد من تفاقم انعدام الأمن، تحالفها مع الجماعات الضالعة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالمخدرات والبشر، وانتشار الأسلحة من ليبيا المجاورة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن نشر القوة المشتركة سيساعد على تعزيز الجهود التي تبذلها البعثة وقوات الأمن الوطني المالية والعمليات الأخرى في المنطقة، مثل عملية فرنسا ”بارخان“، لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة الساحل.

وخلال الزيارة الميدانية الأخيرة التي قام بها المجلس، سرنا أن نرى تصميم قيادة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على التغلب على هذه التحديات التي تواجه أمنها. ولذلك فإننا نرحب بالافتتاح الرسمي في ٩ أيلول/سبتمبر لمقر القوة المشتركة في سيفاري، ونتطلع إلى تشغيلها بشكل كامل بحلول آذار/مارس ٢٠١٨. وستتوقف فعاليتها على التمويل الثابت والذي يمكن التنبؤ به، فضلا عن الدعم السياسي من الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى. ولذلك نشيد بالدعم المالي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي وفرنسا، ونأمل أن يتعهد آخرون بتقديم تبرعات كبيرة في مؤتمر المانحين في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر لسد فجوة التمويل، التي تبلغ حاليا أكثر من ٣٠٠ مليون يورو.

ونرحب بتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره (S/2017/869) بشأن أربعة خيارات ممكنة لدعم القوة، ونكرر مناشدته مجلس الأمن أن يكون أي إجراء يتخذه إجراء طموحا. كما يجب أن نكفل التكامل وتحسين تنسيق عمليات القوة المشتركة مع جميع القوات الأمنية في المنطقة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية ”بارخان“ والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لحوض بحيرة تشاد والأطر الإقليمية، وخاصة عملية نواكشوط بقيادة الاتحاد الأفريقي، بهدف تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء.

لكننا ندرك أن النهج العسكري وحده لن يعالج عدم الاستقرار في المنطقة، الذي جاء نتيجة تراكم المشاكل التي لا يشكّل التطرف العنيف إلا مظهرا خارجيا لها. وسيكون من الضروري التركيز على الأسباب الجذرية للصراع وعدم الاستقرار من خلال تعزيز الحوكمة المحلية، والحد من الفقر والخلافات القبلية، وتوفير الخدمات الأساسية، وتهيئة المزيد من فرص العمل والتخفيف من آثار تغير المناخ. وعليه، فإننا بحاجة إلى اتباع نهج دون إقليمي شامل يهدف إلى بناء القدرة على الصمود في النظم البشرية والنظم البيئية الإقليمية وزيادة السلام والرخاء. وفي ذلك الصدد، فإن التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وزيادة الاستثمارات في التنمية المستدامة وتخفيف آثار تغير المناخ والتنمية، يمكن أن يساعدنا على تحقيق

الأهداف التي ناقشتها. والجهود المتضافرة لتعزيز سياسة قوية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتصدي للإفلات من العقاب والفساد وتعزيز الإصلاحات الهيكلية في مجالات الأمن والعدالة وسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان لها أهمية حاسمة أيضا. وسيكون السلام أكثر استدامة أيضا، عندما يتم إدماج النساء والشباب إدماجا كاملا في جميع الأنشطة المضطلع بها في كل مرحلة من مراحل عملية السلام، وحضورهم على طاولة المفاوضات على أعلى المستويات.

وإضافة إلى ذلك، فإن مبادرات مثل الاستراتيجية الإنمائية الإقليمية لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والتحالف من أجل الساحل – وهي مبادرة مشتركة بين فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي – وغيرهما ستساعد على تعزيز ولاية الاستراتيجية. والنتائج الناجحة في منتدى الاستثمار الدولي في مالي المقرر عقده في ٧ كانون الأول/ديسمبر ستساعد على تعزيز انطلاق وتطور المنطقة الاجتماعي والاقتصادي. لكن لن تحدث تلك الأمور دون إحراز تقدم ملموس في عملية السلام في مالي. ونأمل في أن يحسن تفعيل القوة المشتركة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، بما في ذلك تفعيل السلطات المؤقتة في شمال مالي. لكن لن ينجح ذلك إلا إذا تعاون جميع أصحاب المصلحة واتفقوا على الرؤية الواضحة والعملية وأطر زمنية واقعية.

ولذلك، أيد وفد بلدي اتخاذ المجلس للقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧)، الذي ينشئ نظام الجزاءات المتعلق بمالي، لأننا نعتقد أنه سيرسل رسالة قوية إلى الأطراف لتغيير نهجها وتنفيذ الاتفاق.

وفي الختام، تظل كازاخستان ملتزمة بمساعدة بلدان الساحل على الوفاء برؤيتها للسلام والتقدم والازدهار.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بالسيد لودريان، وزير الشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية، وبرئاسته لجلسة اليوم في نيويورك، وكذلك بوزير الخارجية السيد ديوب. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي على إحاطاتهم الإعلامية.

إن منطقة الساحل تواجه حاليا تحديات متعددة، بما في ذلك الحالة الأمنية الهشة، ونشر الإرهاب وتزايد التداعيات الخطيرة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهو ما سيتطلب زيادة المساهمات وسياسات واستراتيجيات شاملة من جانب المجتمع الدولي. هذه هي المعلومات الأساسية التي شكلت على أساسها القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لوضع استجابة موحدة للتصدي للتحديات الأمنية الإقليمية لبلدان المجموعة الخماسية. وتشيد الصين بتلك المبادرة، ونود أن ندلي بالتعليقات التالية.

أولا، يجب أن تتلقى القوة المشتركة المساعدة والدعم بشكل فعال من المجتمع الدولي. إنها تمثل تجسيدا هاما للتمكين الذاتي للبلدان الأفريقية وتضامنها وتعاونها وتنسيقها، وينبغي أن تسهم إسهاما كبيرا في السلام والاستقرار في أفريقيا، وفي العالم عموما. وقد رحب مجلس الأمن بالقوة المشتركة في اتخاذه بالإجماع للقرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧). وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم تماما ملكية أفريقيا لقضاياها ويمكنها من أداء دور قيادي في حلها. ويجب أن يدعم الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية من أجل صون السلام والاستقرار في منطقة الساحل وتقديم المساعدة إلى القوة المشتركة، ولا سيما من الناحية المالية.

ثانيا، يجب بذل مزيد من الجهود للدفع من أجل التوصل إلى حل سياسي لقضايا مناطق الاضطراب في المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة البلدان المعنية ومنحها الدعم النشط والمضي قدما بعملية السلام وتعزيز المصالحة الوطنية بغية نزع فتيل التوترات بشأن القضايا الرئيسية والتوصل إلى تسوية نهائية. وينبغي لنا دعم التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وإيلاء اهتمام خاص للقضايا الخارجية مثل الأزمة الليبية التي يمكن أن يكون لها أثر غير مباشر والحد من الأثر السلبي للعوامل الخارجية على منطقة الساحل.

ثالثا، يجب علينا أن نزيد مساهماتنا في التعاون في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. إن هيئات مكافحة الإرهاب ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة تعمل على تحسين التعاون في هذا المجال بين بلدان المنطقة، بينما ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعدها على بناء القدرات الأمنية لدعم الجهود التي تبذلها في مكافحة الإرهاب. إن الإرهاب العدو المشترك للبشرية، ومن الحيوي مكافحته كلما وحيثما أطل برأسه، وبغض النظر عن الشكل الذي يظهر فيه. وينبغي لجميع الدول أن تلتزم بنفس المعايير وتعمل على مكافحة كل الجماعات التي حددها مجلس الأمن بوصفها إرهابية. يجب علينا في جهودنا التعاونية الدولية لمكافحة الإرهاب وعملياته، أن نكفل بأن المجلس بصفة خاصة، والأمم المتحدة بصفة عامة، يقومان بدور قيادي، تماشيا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد المعترف بها دوليا التي تحكم العلاقات بين الدول بهدف تعزيز التنسيق الفعال.

ينبغي لنا أن ندرك أهمية التعاون الإقليمي والتأكد من أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تؤدي الواجب المتوقع منها. والصين تنوه بالأدوار الإيجابية التي تقوم بها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الجهود المبذولة لحل المسائل في منطقة الساحل. وينبغي للمجتمع الدولي تعزيز التنسيق والاتصال مع البلدان في المنطقة، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، من أجل مواءمة الاستراتيجيات القُطرية والإقليمية، واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، مما يمكن جميع الجهات الفاعلة من استغلال ما لديها من عناصر قوة وإقامة التآزر فيما بينها.

إن الصين بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، وهي نفسها من البلدان النامية، ما انفكت تؤيد دائما البلدان الأفريقية في حل القضايا الأفريقية بوسائلها الخاصة. ونؤيد الأدوار المحددة للمنظمات الإقليمية في معالجة المسائل الأفريقية. وترى الصين أن دعم الجهود الأفريقية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية فيه مصلحة مشتركة لنا جميعا، في جميع أنحاء العالم. إنها أيضا مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي. وتؤيد الصين الجهود التي تبذلها المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وقد وافقنا بالفعل على الصندوق المشترك بين الصين والأمم المتحدة الذي يهدف إلى دعم مشاريع التعاون في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل. وستواصل الصين العمل مع شركائها الدوليين لمضاعفة مساهمتها في السلام والتنمية المستدامة في منطقة الساحل وفي أفريقيا بأسرها.

السيد بيشو (اليابان) تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على بياناتهم المتبصرة والقوية، وأشكر قادة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على مبادرتهم والتزامهم. وأعرب عن تقديري الشديد لحضور معالي السيد عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية مالي.

تشكر اليابان الأمين العام على تقريره (S/2017/869)، الصادر عملا بالقرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧). ونتطلع إلى المشاركة بنشاط في المناقشات المتعلقة بالدعم المحتمل من الأمم المتحدة إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والتوصيات المتعلقة بها التي قدمت في التقرير. أود اليوم القول بأن هذه المناقشات ينبغي أن تأخذ في الاعتبار جميع جوانب الحالة، بما في ذلك التحولات المجتمعية الأوسع نطاقا، أي القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

إن إحلال الأمن الدائم في منطقة الساحل، في النهاية مهمة تتمثل في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وكان ذلك واضحا خلال البعثة الأخيرة التي قام بها مجلس الأمن

إلى منطقة الساحل، حيث تم التركيز فيها على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وهو الأساس السياسي للأعمال الحالية والمقبلة بشأن مالي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويتماشى ذلك مع تشديد القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) على مواصلة جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة بهدف دعم اتفاق السلام. وفي الواقع، أكدنا مجددا، طوال العام، أن العلاقة بين السلام والأمن والشواغل الإنسانية والتنمية تتطلب استجابة متكاملة ووقائية.

إن منطقة الساحل تواجه تهديدا متزايدا. وتشيد اليابان بالجهود التي تبذلها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وفرنسا لمكافحة الإرهاب. ونعتقد أيضا أن الجهود الوقائية لازمة للتخفيف من وطأة الخطورة في المستقبل. وكما لاحظ مجلس الأمن خلال بعثته، فإن التدابير القصيرة الأجل التي تركز على الأمن وحده لن تحقق الاستقرار الدائم. فنحن بحاجة إلى زيادة التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات التي تستبد ببلدان الساحل في السياقات المحلية والعابرة للحدود. وأعني بذلك التخلف المزمن، وعدم كفاية إدارة الحكم المحلي، ومؤسسات الدولة، والافتقار إلى التعليم، وفرص العمل، وخاصة في صفوف الشباب، مما يفتح الباب أمام الاستغلال لتمارسه الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة. إن تقرير الأمين العام، واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، واستراتيجية الاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل، ولجنة بناء السلام كلها تحدد نفس المشاكل. وخلاصة القول إن الأمن البشري على المحك.

إن معالجة هذه الأسباب الجذرية بطريقة شاملة تكمن في صميم منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. هذا ليس بالأمر السهل ويستغرق وقتا، ولكن لا توجد طرق مختصرة لهذا النهج. وكما لاحظ الأمين العام، يجب أن تقترن القوة المشتركة بتفكير أعمق في التنمية والمؤسسات. إن اليابان وقد أخذت تلك المبادئ في الحسبان، قدمت حوالي ١,٣ مليار دولار من المساعدة الإنمائية والإنسانية لمنطقة الساحل منذ عام ٢٠١٣، سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف، في إطار مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية. فإن تلك الجهود تعزز التنمية والمؤسسات الأمنية، الأمر الذي يضعف تأثير الجماعات الإرهابية والإجرامية. وتتضمن أنشطة متنوعة مثل القوانين الداعمة بشأن تهريب المهاجرين في النيجر وتمويل الإرهاب في بوركينا فاسو، والاستجابات المراعية لحقوق الإنسان والعدالة الجنائية لمواجهة الإرهاب في تشاد، وتعزيز عمليات المراقبة على الحدود في موريتانيا ومالي.

نود بصفة خاصة أن نركز على المؤتمر الوزاري الدولي المعني بإدارة الحدود والمجتمعات المحلية الحدودية في منطقة الساحل الذي انعقد في آذار/مارس ٢٠١٦ برعاية المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليابان. لقد أسفر المؤتمر عن إعلان باماكو الذي دعت فيه المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى تركيز الجهود على التنمية في المجتمعات المحلية الحدودية، مع التركيز بوجه خاص على الشباب ومنع نشوب الصراعات. ستظل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بحاجة إلى الدعم الدولي ودعم الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الأولويات الإنمائية التي تعزز التماسك الاجتماعي وأمن المجتمعات المحلية، ولا سيما في المجتمعات المحلية الحدودية. وفي الأجل القصير، ستركز القوة المشتركة جهودها على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ونحن نقدر العمل المهم الذي تقوم به. وفي الوقت نفسه، يجب أن تسهم عملياتها في نهاية المطاف في طرح حلول طويلة الأجل في منطقة الساحل.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم ووجودكم هنا اليوم لترؤس جلستنا هذه.

(تكلمت بالإسبانية)

أود كذلك أن أشكر الأمين العام، السيد غوتيريش؛ والسيد عبد الله ديوب، وزير خارجية مالي، بصفته رئيسا للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل؛ والسيد موسى فقي محمد، رئيس

مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والسيد أنخيل لوسادا، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل على إحاطاتهم الإعلامية.

ما فتئت أوروغواي منخرطة جدا في مسائل معقدة مدرجة في جدول الأعمال الأفريقي، وتؤكد مرة أخرى أن المبادرة الجديرة بالثناء لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لتشكيل قوة مشتركة متعددة الجنسيات لمكافحة الإرهاب، مثال واضح على الملكية الوطنية في مواجهة التحديات المتعددة التي تواجه المنطقة.

لا يعرف التهديد الإرهابي في منطقة الساحل حدوداً سياسية، وينبغي لنا ألا نغفل عن حقيقة أن التحديات التي تواجهها تلك البلدان هي عوامل تؤثر في الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وقد أعرب وفد بلدي مراراً وتكراراً عن رأي مفاده أنه يتشاطر تماماً الملاحظات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام (S/2015/446) بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وعلى وجه الخصوص، أنها ينبغي ألا تكون مكلفة بإجراء أنشطة لمكافحة الإرهاب. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإننا نعتقد أن المبادرات المتعددة الجنسيات، مثل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، تمثل أدوات هامة لمعالجة تلك القضايا. وبنشر القوة المشتركة للمجموعة الخماسية، يمكن إعطاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي فسحة أكبر للمناورة في التنفيذ الكامل لولايتها، والتي كانت مهمة مستحيلة حتى الآن بسبب العديد من التحديات التشغيلية التي تواجهها البعثة. وبالتنسيق المناسب على مستوى الهياكل القيادية، ستتمكن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية والبعثة من أن تكملا بعضهما بعضاً وتحسّنا فعاليتهما.

وفيما يتعلق بولاية البعثة المتكاملة، أود مرة أخرى أن أعرب عن رأي أكثر عموماً. وأعتقد أن من الضروري أن يكون حفظة السلام الذين يتم نشرهم مجهزين ومدربين بصورة كافية وعلى استعداد للاضطلاع بجميع المهام الواردة في ولاية البعثة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإن القيود الوطنية – التي تسمى محاذير – سواء كانت معلنة، أو الأسوأ من ذلك، غير معلنة، مثل عدم فعالية القيادة والتحكم، ورفض إطاعة الأوامر، وعدم الرد على الهجمات ضد المدنيين، أو عدم كفاية المعدات، لا يمكن التغاضي عنها، لأنها تؤثر سلباً على المسؤولية المشتركة من أجل التنفيذ الفعال للولايات.

وفيما يتعلق بنشر القوة المشتركة، نعتقد أن من الضروري للمجتمع الدولي أن يبدي دعمه ويقف جنباً إلى جنب مع بلدان المجموعة الخماسية في مبادرتها لدعم هذه الجهود الإقليمية. وسيكون من التدليس القول بأن هذه التحديات ينبغي أن تؤخذ على عاتق بلدان منطقة الساحل وحدها، ولهذا نعتقد أن دعم المجتمع الدولي، في رأينا، ضروري وبديهي. وبناء على ذلك، نشيد بالمساهمات السخية التي يقدمها الشركاء الدوليون حتى الآن. وفي الوقت نفسه، نشدد على أن من المهم مواصلة تقديم الدعم إلى القوة المشتركة إلى أن تصل إلى مستواها التشغيلي الكامل والمستدام.

وتتشاطر أوروغواي تماماً رأي الأمين العام بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يوفر الدعم الطموح للقوة المشتركة عن طريق دعم النموذج الذي أوصى به مجلس الأمن. ونعتقد أن على المجتمع الدولي أن يتعهّد بالتزام قوي لهذا الغرض ،بحيث يمكن تحقيق نتائج إيجابية ودائمة في أسرع وقت ممكن.

وبصرف النظر عن الطريقة التي توفر بها الأمم المتحدة الدعم من أجل تكثيف عمل القوة المشتركة، تعتقد أوروغواي أنه سيكون من الضروري أن تكون هناك آلية للرصد والإشراف والمساءلة للتعامل مع الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. ويجب الاضطلاع بجميع الأنشطة الأمنية، بما في ذلك في مجال مكافحة الإرهاب، في ظل التقيد التام

بمعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وبالمثل، سيتعين توفير الضمانات المناسبة للإجراءات القانونية الواجبة المقدمة لضحايا هذه الانتهاكات.

وأود أيضاً أن أوجه الانتباه إلى العوامل المتعددة التي تؤدي إلى تفاقم الأزمة في منطقة الساحل، والتي لا تقتصر على التهديد الإرهابي أو عدم سيطرة الدولة على كامل أراضي البلدان المعنية. وكما شاهد أعضاء المجلس أثناء البعثة الأخيرة إلى بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا، وكذلك أثناء زيارتهم في آذار/مارس الماضي إلى النيجر وتشاد، تشمل الصعوبات القائمة مجموعة واسعة جداً من التحديات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتنمية المنطقة. إن الإرهاب وشبكات التهريب العاملة في المنطقة تشلّ الحكومات والمجتمعات وتؤخر التنمية في هذه البلدان الخمسة.

ويبدو تقييمنا مبسطاً إذا ركزنا على الأمن بوصفه الأولوية الرئيسية والوحيدة في منطقة الساحل. إن اتخاذ مبادرات لتحسين الأمن أمر مهم من أجل تمهيد الطريق أمامنا لتنفيذ السياسات المتعلقة بالتنمية، وتعزيز سيادة القانون، وبناء المؤسسات والقدرات، وتعزيز قدرة مختلف المجتمعات المحلية في منطقة الساحل. وستكون هذه الجهود المتضافرة هي بالضبط ما يؤدي إلى السلام المستدام الذي سيمكّن بلدان المجموعة الخماسية من التركيز على الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): في البداية، تود بوليفيا أن تعرب عن خالص تعازيها إلى الأعضاء في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي فقدت ثلاثة من عناصرها في الأيام الأخيرة. ونعرب أيضاً عن تعازينا لشعب وحكومة تشاد.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2017/869) ومعالي السيد عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والتكامل الأفريقي في مالي، على بيانه بالنيابة عن بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وأود أيضاً أن أشكر السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيد أنخيل لوسادا فرناندیث، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل. وترحّب بوليفيا أيضاً بحضور وزراء خارجية بوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا والنيجر في هذه القاعة اليوم. ونود أن نعرب عن امتناننا لرئاسة فرنسا لا على تنظيم جلسة اليوم فحسب، بل أيضاً على الرحلة إلى المنطقة التي أتاحت لأعضاء المجلس رؤية أكثر مباشرة وعميقة على نحو أكبر للمشاكل التي تؤثر على المنطقة.

ترحب بوليفيا وتُشيد بالجهود التي تبذلها بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر في نشر وتفعيل قواتها في الميدان. إن تدهور الحالة السياسية والاجتماعية – الاقتصادية والحالة الأمنية في المنطقة، إضافة إلى المخاطرة بسلامة وأرواح الناس في المنطقة، قد قيدت وأعاقت التنمية في المنطقة. ونحن متأكدون من أن المفهوم الاستراتيجي للعملية ونشر قواتها لغرض التصدي لتأثير الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال العمليات المتعددة الأبعاد في المناطق الحدودية تكمل العمل الذي تقوم به البعثة المتكاملة في مالي. إن التحديات التي تواجه المجموعة الخماسية حاسمة، والاستجابة يجب ألا تتأخر بطبيعة الحال.

ونود أيضاً تسليط الضوء على الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وهو ما يتماشى مع عملية نواكشوط التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء. والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل هي أوضح مثال على إسهام البلدان الأفريقية في تعزيز القدرات الأمنية في المنطقة.

وكمثال على الحالة في بلدان الساحل، أود أن أشير إلى مالي التي تمتّعت، عقب نقل السلطة سلمياً في ٢٠٠٢، بفترة

من الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي. غير أنها تعاني اليوم في بيئة معقّدة ومتقلّبة، حيث تواجه التهديدات غير المتناظرة التي لا تُعرّض عملية السلام السياسية للخطر فحسب، بل تهدد السكان المدنيين وأفراد بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولا يجب عليهم التصدي لأثر أعمال العنف من قبل الجماعات المسلحة، ولكن يجب عليهم أيضاً محاربة تهديد الجماعات الإرهابية وعالم الجريمة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التي تشغّل الشبكات غير المشروعة للاتجار بالأشخاص، بمن فيهم المهاجرون، والمخدرات والأسلحة، في جملة أمور.

وكما ذكر عدد من زملائي، من المهم تحليل الأسباب الهيكلية للنزاع الذي أدى إلى الحالة الأمنية المتقلبة في المنطقة. لقد شهدنا بقلق شديد آثار سياسات التدخل وتغيير النظام التي تم اتباعها في أعقاب نزاع عام ٢٠١١ في ليبيا. وكان من الآثار الجانبية للتدخل الأجنبي زعزعة الاستقرار في منطقة الساحل، مما تسبب في الفوضى والإرهاب والاتجار بالأسلحة وولّد حلقة العنف المفرغة.

وبالمثل، لا يمكننا أن نتجاهل – من بين الأسباب الهيكلية الكامنة – استغلال الموارد الطبيعية، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلم والأمن الدوليين. فبلدان المنطقة دون الإقليمية، مثل موريتانيا ومالي والنيجر، غنية جدا بالثروات المعدنية، بينما البلدان الأخرى مثل تشاد غنية بالموارد الهيدروكربونية.

ومن الواضح أن الحالة الأمنية في منطقة الساحل تمثل تحديات كبيرة لكل من الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي. فوفقا للإحصاءات الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يعاني ما يقارب ٣٠ مليون نسمة على الأقل من سكان المنطقة البالغ عددهم ١٥٠ مليون نسمة انعداما في الأمن الغذائي؛ ويعيش ١٢ مليون نسمة عند مستويات الأزمات وحالات الطوارئ؛ ويعاني ستة ملايين من الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات من سوء التغذية وهم بحاجة إلى مساعدة عاجلة. ولا يشمل ذلك ٤,٩ مليون شخص من الذين تعرضوا لمحنة التشرد الداخلي.

وعلاوة على ذلك، فإن آثار الجفاف وتغير المناخ تؤثر على منطقة الساحل كل سنة. ويؤثر انعدام الخدمات الأساسية سلبا على الصحة، مما يزيد من خطر تفشي الأمراض والحاجة إلى علاجها. وتعتقد بوليفيا أنه من الضروري حشد استجابة إنسانية من أجل الحد من ضعف السكان.

وفي إطار خيارات الأمم المتحدة الأربعة لدعم القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ليس من الضروري فحسب أخذ توصيات الاتحاد الأفريقي في الحسبان، بل وتأمين دعم اقتصادي يمكن التنبؤ به ومستدام للقوة. في ذلك الصدد، وكما أشار ممثلو هذه البلدان الخمسة، يجب توجيه كل الجهود وكل التعاون من خلال مؤسسات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة.

وختاما، ندعو المجتمع الدولي ونشجعه على مواصلة المساهمة بالدعم التقني وبالتعاون الاقتصادي والإنساني مع توجيه جميع المبادرات صوب مساعدة شعوب منطقة الساحل لصالح تحقيق الاستقرار والسلام الدائم في المنطقة. فالأمر ليس مجرد مسألة أن جميع البلدان تشعر بالواجب من منطلق التضامن والمصلحة الذاتية فيما يتعلق بالحالة في منطقة الساحل، ولكن، قبل كل شيء، يجب أن تتحمل البلدان المسؤولة جزئيا عن الوضع المتقلب للغاية في المنطقة، مسؤولياتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون وشؤون البوركينيين في الخارج.

السيد باري (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): عقب نداء وبيان أخي عبد الله ديوب، الذي وصف لتوه الوضع الحالي في منطقتنا لمجلس الأمن، أود أن أقول للأعضاء، بصفتي الوطنية، إنه في هذه اللحظة، هناك أكثر من ٢ ٠٠٠ طفل من تلاميذ

المدارس في إحدى مقاطعات بوركينا فاسو على الحدود مع مالي، غير قادرين على الذهاب إلى مدارسهم. فهم لم يتمكنوا من العودة إلى مدارسهم في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، خلافا للأطفال في المناطق الأخرى، بسبب الهجمات الإرهابية على المدارس والقرى والتهديد بشن الهجمات عليها. وقد فر بعضهم من قراهم بصحبة الوالدين التماسا للجوء في مكان آخر. وبقي الآخرون، لكن لم يعد هناك مدرسون، لأنهم كذلك تركوا وظائفهم. ومثلهم مثل سائر موظفي الحكومة، يعيش هؤلاء المدرسون في حالة من الارتياب الجنوني بسبب الخوف من أن يشهدوا وصول الإرهابيين، كما حدث في آذار/مارس الماضي في قرية من هذه القرى، حيث أُردي أحد زملائهم قتيلا رميا بالرصاص أمام أطفال المدرسة أثناء الفسحة. وللأسف قتل آخر قبل بضعة أيام من قبل معتدين مجهولي الهوية.

فهذه التهديدات حقيقية. والنيران تضرم في المدارس ومجالس المقاطعات والبلديات. ويتعرض رؤساء البلديات ومسؤولون المحليات للاختطاف والقتل. وقد تأثرت كامل الإدارة في الشريط المتاخم لدولة مالي الشقيقة. وتتعرض رموز الدولة للهجوم من قبل أناس يهدفون إلى القضاء على الإدارة العامة والسيطرة على المنطقة، الأمر الذي يفسح لهذه الجماعات الإرهابية المجال ويعطيها حرية الاتجار كما يحلو لهم بكل ما يمكن أن يدر عليهم ما ينفقونه على ممارسة أنشطتهم، بما في ذلك الأسلحة والمخدرات والسجائر والبشر بل والماشية. وبناء على ذلك، فإنهم يهاجمون كل شيء، بما في ذلك المعسكرات والقوافل من كل نوع ومنشآت الدرك والشرطة والجمارك. كما إنهم نفذوا عمليات اختطاف وزرعوا ألغاما مضادة للأفراد.

وقد عانت بوركينا فاسو، على مدى الأشهر الـ ١٨ الماضية، من أكثر من ٨٠ هجوما إرهابيا، بما في ذلك هجومان في العاصمة واغادوغو، وهما تحديدا هجوم على مطعم كابوتشينو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وآخر على مقهى عزيز اسطنبول في آب/أغسطس. إنني أغتنم هذه الفرصة لأجدد شكري لأعضاء مجلس الأمن الذين اجتمعوا في مكان هجوم ١٣ آب/أغسطس وأبدوا مؤازرتهم للعاملين في مطعم كابوتشينو. ومجملا، أدت تلك الهجمات إلى مقتل ١٣٣ شخصا، الكثير منهم من الأجانب من رعايا بلدان أعضاء في المجلس، مما يؤكد أن التحديات الأمنية التي تواجهنا مشتركة ودولية.

إن القضاء على التهديد الإرهابي في بوركينا فاسو وفي كل بلد من بلداننا يعني كذلك ضمان أمن البلدان الأخرى، بما فيها البلدان الأعضاء في المجلس، وحماية مواطنينا ومواطنيها. لقد استطاع أعضاء المجلس، خلال الزيارة، الاطلاع بأنفسهم ميدانيا على عزم حكوماتنا والقدرات المتزايدة للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. إن حالات الإنذار الصفراء والبرتقالية والحمراء ليست هي التي تحمي مواطنيهم أو مواطنينا من هؤلاء الهمجيين، وإنما التعاون الحقيقي فيما بيننا والدعم الحقيقي من مجلس الأمن للإجراءات التي نتخذها، كتلك التي تتخذ في إطار المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. إن حماية بوركينا فاسو تعني حماية سائر بلدان غرب أفريقيا – في شمال المنطقة وفي جنوبها، بما في ذلك كوت ديفوار وغانا وتوغو وبنن، على سبيل ذكر تلك التي تتقاسم الحدود مع بوركينا فاسو فقط.

يجب ألا يسمح للجماعات الإرهابية التي تسعى إلى فرض سيطرتها على الأراضي بالاستيلاء على أي شبر من الأرض على أي من حدودنا أو في أي من أراضينا الإقليمية، لأن البلدان التي ذكرتها التي تقع جنوبا تبعد ٥٠٠ كيلومتر في المتوسط، وبالتالي فإنها ليست بذلك البعد عن الجبهة الشمالية. ولذلك فإن التهديد ليس بعيدا عن كل بلد من تلك البلدان، وعن كل بلد من البلدان الممثلة هنا.

وقد وجد المحققون أدلة تربط الهجمات على غران بسام في كوت ديفوار والهجمات التي وقعت في واغادوغو بالجماعات الإرهابية الموجودة في بوركينا وفي مالي وفي النيجر، إذ أن من

يهاجمون حدودنا يفرون باتجاه مالي والنيجر – أو بالعكس، يشنون الهجمات في مالي ويفرون باتجاه بوركينا. ويتعين علينا جميعا أن نقبل بحقيقة أن الأزمة في مالي تتجاوز حدود ذلك البلد. ولذلك فإن بوركينا تدعو بقوة إلى إيجاد حل إقليمي للأزمة. وتلك هي علة وجود المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مرحلتها الحالية فيما يتعلق بتنامي انتشار القوة المشتركة.

وكما ذكر أخي عبد الله ديوب في وقت سابق، فإن القوة تكمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على نحو إيجابي. ففي حين تتولى قوة الأمم المتحدة أمر مالي من الداخل، يمكن للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أن تتولى أمر المناطق الحدودية والبلدان المجاورة. ولذلك فإننا نرحب بتقرير الأمين العام أنطونيو غوتيريش (S/2017/869)، وخاصة الخيارات المقترحة لدعم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. فذلك التقرير يشكل خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، لأنه يأخذ البعد الإقليمي للأزمة في مالي والتحديات الأمنية في المنطقة في الحسبان.

ولا تشارك بوركينا، من جانبها، بأقصى ما تستطيع بالوسائل المتاحة لها فحسب، بل وتعمل بالتعاون مع بعض الدول الممثلة هنا – وأغتنم هذه الفرصة لأشكرها – لحماية حدودنا وأراضينا الإقليمية. إن قواتنا الدفاعية والأمنية منخرطة في معركة عنيفة بالوسائل القليلة المتاحة لها. وهي تعمل مع احترامها لحقوق الإنسان، وحقوق الناس وحقوق الـ ٣٢ ٠٠٠ مالي الذين التمسوا اللجوء على أرضنا.

وقد أطلقت الحكومة، في ذات السياق، برنامجا طارئا لمنطقة الساحل يشمل المنطقة الواقعة على الحدود مع مالي والنيجر، لأن مكافحة الإرهاب يجب أن تقترن بأنشطة إنمائية في المنطقة. ويهدف ذلك البرنامج – بجملة ميزانية تبلغ ٧٥٠ مليون دولار لمدة أربع سنوات، بما في ذلك ١٣٥ مليون دولار للعام ٢٠١٧– إلى تحسين الظروف المعيشية لأهل المنطقة وإلى تصحيح أوجه عدم المساواة فيما يتعلق ببقية سكان البلد.

ويشمل برنامج الطوارئ، الذي يتم تمويله حاليا من مواردنا الخاصة، الخدمات الاجتماعية الأساسية، والهياكل الأساسية، والأنشطة الإنتاجية والتحويلية المدرة للدخل لفائدة السكان، وهم جميعا تقريبا من المزارعين ومربي الماشية. وهدف الحكومة هو كفالة ألا يشعر هؤلاء السكان بتخلي الدولة عنهم، وألا يلجأوا إلى الاتجار، وألا يصبحوا فريسة سهلة للإرهابيين، الذين يحلمون بتجنيد جميع شباب المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية يجب أن نتصرف بسرعة حتى لا نقع في حلقة مفرغة يمكن تلخيصها في جملة واحدة: بدون الأمن لا توجد تنمية؛ وبدون التنمية لا يوجد أمن.

وندعو إلى حشد المجلس ودعمه في شكل دعم متعدد الأطراف، أو دعم ثنائي الأطراف، أو كلاهما، خلال مؤتمر المانحين للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المقرر عقده في ١٤ كانون الأول/ديسمبر في بروكسل.وتعول بوركينا فاسو على المجلس أكثر من أي وقت مضى.وتعول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على المجلس أكثر من أي وقت مضى.وكما قلت، يجب أن نتصرف بسرعة.لقد وقع هجوم آخر منذ زيارة المجلس الأسبوع الماضي.وحدثت حالة وفاة أخرى.ولهذا السبب سأكرر مرة أخرى: يجب أن نتصرف بسرعة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في تشاد.

السيد طه (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود باسم حكومة تشاد الإعراب عن امتناني لمختلف المتكلمين لما ذكروه من عبارات تعاطف وتضامن عقب وفاة ثلاثة جنود من الوحدة التشادية المشاركة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.إن وفاة جنود تشاديين شباب في شمال مالي تضيف إلى الثمن الباهظ

الذي سبق أن دفعه بلدي من أجل قضية السلام في ذلك الجزء من أفريقيا، الذي يقع في قبضة العنف وانعدام الأمن.

وأود أن أهنئ الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على قيادتها والدور الحاسم الذي ما برحت تضطلع به في تطوير فهم صحيح لإرادتنا المشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود في منطقة الساحل.وقد كانت الزيارة التي قام بها المجلس مؤخرا إلى منطقتنا دون الإقليمية أمرا مطمئنا، حيث كانت تعبيرا قويا عن اهتمام المجلس الواضح بمنطقة الساحل والسكان الذين يعيشون هناك، الذين يواجهون الآثار المشتركة للإرهاب والتطرف العنيف والاتجار بجميع أنواعه والتدهور المستمر في البيئة بسبب تغير المناخ.وتردد الشهادات المؤثرة للمجلس الشواغل التي دأبنا على إثارتها بشأن حقيقة التهديدات السائدة في منطقة الساحل والحاجة إلى القضاء عليها على وجه السرعة.

ويشير التقرير الأخير للأمين العام (S/2017/869) إلى العديد من التحديات، سواء الطبيعية أو التي من صنع الإنسان، التي تواجه شعوب منطقة الساحل.كما يقر بعزم حكوماتنا على تحسين الظروف المعيشية لشعبنا من خلال تنفيذ المشاريع الإنمائية في بيئة آمنة.ويؤكد التقرير بقوة على ضرورة دعم المجتمع الدولي للجهود التي تقودها دول منطقة الساحل.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب للأمين العام عن التحيات القلبية التي يرسلها الرئيس إدريس ديبي إتنو، فضلا عن تهانيه للأمين العام على الروح الابتكارية التي أمد بها منظمتنا بغية تحقيق أهدافها الرئيسية.وأتوجه إليه بعبارات امتنان من بلدنا وشعبنا على التزامه تجاه منطقة الساحل.إن العبارات التي لا لبس فيها التي استخدمها في وصف الحالة في المنطقة تشير إلى فهم مستنير للتهديدات والمسؤوليات التي يجب أن نتحملها للتغلب على تلك التهديدات.وأود أيضا أن أشيد بالدور الهام للغاية الذي يقوم به رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، الذي لم يدخر جهدا في الوصول بهذا المشروع إلى مرحلته الراهنة.

ومن خلال إنشاء القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، يود رؤساء دول المجموعة إبداء عزمهم على مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات والبشر في المنطقة، مع مراعاة ضرورة احترام حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية ورعاية الأطفال.ويمثل القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) الصادر في ٢١ حزيران/يونيه واعتماد المفهوم الاستراتيجي للعمليات نقطة تحول في إنشاء القوة المشتركة.بيد أنه من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، حيث لا تزال هناك حاجة لمعالجة بعض المسائل الرئيسية التي تشكل جزءا مما يقصد به أن تصبح ولاية قوية، ونحن بحاجة إلى موارد لتدخل القوة طور التشغيل الكامل.

إن السلام والأمن الدوليين غير قابلين للتجزئة، والأنشطة الإرهابية الآن عابرة الحدود في منطقة الساحل.و الهجمات الأخيرة في بوركينا فاسو والنيجر ومالي، بما في ذلك تلك الموجهة ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، خير مثال على الخطر الذي تشكله أنشطة الإرهابيين، التي تكشف أيضا عن نقلة نوعية في أساليب عملهم.وبالإضافة إلى ذلك، فإن المتطرفين العنيفين وغيرهم من الأشخاص الذين يدعون إلى الجهاد، ولا سيما المقربين من داعش، يستغلون تقلب الحالة في ليبيا لإعادة توطين أنفسهم هناك ومواصلة أنشطتهم الإجرامية.وتسمح لهم حرية التنقل المتأصلة في جغرافيا منطقة الساحل بالمشاركة في الجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر.

ولمكافحة تلك التهديدات وضمان أمن شعوب منطقة الساحل، اضطلعت دول المجموعة الخماسية بجهود كبيرة، في إطار ممارستها لمسؤولياتها السيادية.ولكن التهديدات ضخمة لدرجة أنه لا يمكن لقدراتنا اللوجستية والمادية والمالية المحدودة أن توقفها.ولذلك فإن الحالة تتطلب الالتزام الفوري من جانب المجتمع الدولي من أجل منح القوة قدرات تدخل حقيقية.ولن يستفيد من أي تردد سوى الجماعات الإجرامية ولن يؤدي إلا

لإضعاف قدرة الشعب على الصمود وردود فعل دولنا، التي تفهم تماما الحالة السائدة في منطقة الساحل، وهو ما ينبغي التأكيد عليه.

وإزاء تلك الخلفية، نرحب بالخيارات التي عرضها الأمين العام في تقريره، ونعتقد أن تنفيذ المرحلة الأولى من المفهوم الاستراتيجي للعمليات، ولا سيما زيادة مستويات القوات داخل ممرات الاستراتيجية الثلاث، يستجيب بموضوعية للشواغل الأمنية الراهنة. كما يتأثر المجتمع الدولي من جراء هذا التهديد ويجب أن يستجيب من خلال توفير دعم كبير لدول المجموعة الخماسية، التي تقوم بتجميع قدراتها التشغيلية من أجل مكافحة هذه الآفة من خلال القوة المشتركة للمجموعة.

ولدى مجلس الأمن – الذي أوفد بعثات عاملة إلى الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ويتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين – معلومات كافية عما هو على المحك. ولذلك، فإننا ننتظر دعما قويا ومتينا من شأنه أن يشرع في بدء عمليات المجموعة. ولن يكون من الممكن استباق استراتيجيات الإرهابيين القاتلة ومنح بلدان منطقة الساحل الوسائل لتحمل المسؤولية عن توفير الاحتياجات الهائلة من السكان إلا من خلال توافر موارد مستدامة ويمكن التنبؤ بها. لذا، فإننا ندعو إلى إيجاد حشد قوي وتعهدات ملموسة في المؤتمر المقبل للمانحين المقرر عقده في ١٤ كانون الأول/ديسمبر في بروكسل.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على التزام حكومة تشاد المتجدد بمواصلة الكفاح ضد الإرهاب من خلال مساهمتها في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمحاربة جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد.

ستدعم تشاد أيضا البلدان الشقيقة في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل كجزء من القوة المشتركة، التي نطلب مرة أخرى دعم المجتمع الدولي لها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدفاع في موريتانيا.

السيد بهاتيا (موريتانيا) (تكلم بالفرنسية): في البداية وباسم شعب موريتانيا ورئيسها محمد ولد عبد العزيز، أود أن أشكر مجلس الأمن، وأن أعرب عن امتناننا للاهتمام المستمر بالتحديات الأمنية والإنمائية في منطقة الساحل.

إن موريتانيا عازمة تماما على الكفاح بحزم إلى جانب البلدان الشقيقة لمكافحة الإرهاب لأننا أنفسنا قد هاجمتنا بشراسة قوى الشر هذه. وقد كلفتنا مكافحتها جهودا وتضحيات هائلة لتحقيق حالة مستقرة نوعا ما اليوم، بالرغم من أننا نعلم أنه في منطقتنا، لن نكون أبدا في مأمن من هذه الشبكة. ولذلك يسعدنا أن نكون هنا ونشعر بغاية الامتنان للمجلس على دعوتي إلى المشاركة في جلسة اليوم. وكما قال كل المتكلمين، منطقة الساحل وغرب أفريقيا ككل، في الوقت الراهن محور العديد من التهديدات، التي إن لم يتم كبحها، يمكن أن تهدد استقرار المنطقة بأسرها. في الواقع، إنها يمكن أن تهدد السلام في جميع أنحاء العالم، لأن منطقتنا تقع على حدود أوروبا، وإن جرى زعزعة استقرارها، يمكن بدورها زعزعة الاستقرار في جزء كبير من العالم.

ولمعالجة هذه الحالة شكلت الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وأطلقت القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل توحيد جهودها لمكافحة الإرهاب معا. وقد بدأ ذلك قبل فترة، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى جميع البلدان، وخاصة فرنسا، التي أيدتنا في كفاحنا لإطلاق هذه القوة المشتركة لمكافحة الإرهاب. وقد بدأ حشد القوة المشتركة. ونحرز تقدما في تنظيمها، وهذا أمر مهم لمنظمة جرى تشكيلها مؤخرا مثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. لذلك نعتقد أن نجاح هذا النوع من المشاريع يتطلب بدون شك دعم المجتمع الدولي. وبدون ذلك لا يمكن أن ينجح، وما يحتاج تحديدا هو دعم الأمم المتحدة ومجلس الأمن، لذلك طلبنا دعم المجلس في مرحلة مبكرة جدا.

إننا نشكر المجلس على كل الجهود التي بذلها حتى الآن. لقد طلبنا ذلك الدعم من أجل إرساء أساس قانوني للقوة المشتركة. وهذا أمر بالغ الأهمية، لأننا نعتقد أن القوة المشتركة يجب أن تعمل على أساس القانون الدولي. واتخذ قرار وربما تتخذ قرارات أخرى أيضا في المستقبل. وعلى أي حال، من المهم لنا أن تكون هذه القرارات قوية، كما طلب الأمين العام، وأن تكفل أن تحظى القوة المشتركة بأقصى قدر ممكن من الدعم من مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأخرى ذات الصلة. ولذلك من الأهمية بمكان ألا ترحب القرارات بإنشاء القوة المشتركة فحسب، بل أن تدعمها وتؤيدها وتمنحها السلطة للمشاركة في مكافحة الإرهاب بالنيابة عن المجتمع الدولي.

والنقطة الثانية التي تهمنا هي أن مجلس الأمن يمكن أن يقدم الدعم لتمكين القوة المشتركة من جمع الموارد التي تحتاجها للنجاح، لأن هذا النوع من الجهود يتطلب بديهيا موارد لا يمكن للبلدان المعنية دائما أن تكون في وضع يمكنها من تقديمها. ولذلك من الأهمية بمكان لمجلس الأمن أن يدعمنا في حشد الموارد من خلال مختلف الاجتماعات التي ستعقد لأغراض التمويل والمساعدة الثنائية، على النحو الذي تمت مناقشته. لقد جرى تقييم متطلبات القوة المشتركة لعملياتها وهي معقولة عموما. وعلينا اجتياز مراحل مختلفة، ولكن بالرغم من كل الدعم السياسي المختلف وغيره من أنواع الدعم المقدم للقوة المشتركة، نعتقد أنه بدون الحد الأدنى من الموارد التي تحتاجها لأداء المهمة المكلفة بها، فليس لديها أي فرصة للنجاح. ولذلك سيكون من المهم للغاية مواصلة تقديم الدعم لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في حشد الموارد.

وأود أن أختتم بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الفرنسية، وخاصة للسيد لودريان، على إدراج هذا البند في جدول أعمال المجلس في غضون مهلة قصيرة. وأتمنى لفرنسا كل النجاح في رئاستها وأشكر جميع أعضاء مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي والنيجريين في الخارج في النيجر.

السيد ياكوبو (النيجر) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، هنا في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، أود أن أشيد بالجنود الأمريكيين الأربعة الذين لقوا حتفهم على أيدي الإرهابيين في النيجر تأدية لواجبهم، وأسلحتهم في أيديهم إلى جانب جنودنا في قرية تونغو تونغو. بالنيابة عن رئيس جمهورية النيجر، أود أن أقول إننا نشاطر الأحزان الشديدة لأسرهم وللشعب الأمريكي. والنيجر وشعبها لن تنسى قط هذه التضحيات. ونود أن نعرب عن نفس الأفكار وامتناننا العميق لجميع النيجيريين وجميع حلفائنا الذين سقطوا في جبهة الحرب التي أجبرنا على خوضها. كما يعرب النيجر عن امتنانه لجميع البلدان الصديقة والاتحاد الأوروبي على الشراكة الفعالة من أجل تحقيق الأمن والسلم في منطقتنا.

لقد اتفق المتكلمون الذين سبقوني جميعا على أن المشاكل الأمنية التي تواجه منطقة الساحل اليوم هي تهديدات قوية ومباشرة للسلام والأمن في العالم بأسره. ويجب أن ندركها جميعا على نحو تام ونتصرف وفقا لذلك.

لقد أدركنا أن هذه الحرب التي شنتها علينا عصابات الإرهاب والمخدرات غير متناظرة. كما أخشى أن استجابتنا – الدول والمجتمع الدولي – غير متناظرة. لأنه بينما توسع عصابات الإرهاب والمخدرات بكثافة نطاق ترساناتها وتعزز قدرتها على السيطرة على السكان المحليين، نقوم بعقد الكثير من الاجتماعات ولكننا لا نتخذ الكثير من الإجراءات. وصحيح أن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تحرز تقدما، ولكن ليس بالسرعة أو بالقوة التي نتمناها.

وخلال هذا الوقت، فإن العديد من الهجمات على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في

مالي وبلداننا تبين أننا نفقد السيطرة من حيث توازن القوى مع العدو، وكذلك مع السكان المحليين، الذين بدون قوات قوية أو فاعلة على استعداد للدفاع عنهم، يعلنون ولاءهم للعدو.

وكما قلنا أمام الجمعية العامة ونود أن نكرر القول هنا، تؤمن النيجر إيماناً عميقاً بأنه بغية ضمان السلام والأمن والاستقرار في مالي ومنطقة الساحل، يجب أن نقضي على الجماعات الإرهابية ذات العلاقة بالمخدرات، ونكفل وجود دولة مالي وسيطرتها على كامل أراضيها، وننفّذ الاتفاقات السياسية ذات الصلة. ولا يمكننا أن نبلغ هدفنا المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار وسوف لن نبلغه ما لم نتمكن من تحييد الجماعات الإرهابية ذات العلاقة بالمخدرات وإزالة مصادر تمويلها. وأولئك الذين يعتقدون أو يتخيلون للحظة واحدة أن باستطاعتنا أن نحيا بوجود الإرهابيين والمهربين، لا يدركون خطورة الحالة. وأولئك الذين يعتقدون أنهم معزولون عن الحالة في منطقة الساحل مخطئون. فنحن جميعاً نتأثر بما يجري.

وأولئك الذين يعتقدون أو يتخيلون أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي سوف تفي بولايتها دون شن الحرب على الإرهابيين ذوي العلاقة بالمخدرات يخدعون أنفسهم. فعدد قتلى عملية حفظ السلام التي أصبحت الأكثر دموية من نوعها سوف يستمر في التزايد. إن البعثة تنشر بالفعل ١٢ ٠٠٠ جندي بتكلفة حوالى بليون دولار سنوياً. وعلى الرغم من هذه الأرقام والموارد، ونظراً لأن لدينا ولاية تكتنفها العيوب، فإن البعثة تصرف معظم وقتها في حماية نفسها من الإرهابيين الذين يتزايدون جرأة. لهذا السبب، من الضروري إيجاد قوة هجومية على نحو عاجل تكون استكمالاً للبعثة المتكاملة وعملية بارخان. ونعتقد أن هذه القوة هي القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

يجب أن نقول الحقيقة. اليوم، يتواجد الإرهابيون في مناطق خاضعة لهم شمالي مالي. فهم يسيطرون على أراضٍ انطلقوا منها لقتل ١٤٩ فرداً من أفراد البعثة المتكاملة، وأوقعوا الهزيمة بجيش مالي وعملية بارخان، ويشنون منها الهجمات بانتظام لممارسة عمليات القتل في النيجر وبوركينا فاسو. إنهم يسيطرون على أراضٍ رسموا وخططوا انطلاقاً منها لشن الهجوم على فندق غراند – بسّام في كوت ديفوار، وحيث لا شك سيواصلون انطلاقاً منها تحقيق الازدهار نتيجة الاتجار بالمخدرات، والأسلحة، وتهريب المهاجرين مما يتيح لهم مواصلة هجماتهم على بلدان الساحل وبقية أنحاء العالم. لذلك، أدعو إلى التحرك على الفور وتقبّل واقع الأمر. وكل يوم نبدده يكون يوم انتصار للإرهابيين. ويجب أن أقول ما أشعر به – لقد تعبنا من تعداد قتلانا وجرحانا.

والاجتماعات العديدة التي نعقدها يجب ألاّ تخدعنا وتقودنا إلى الاعتقاد بأننا ماضون في اتخاذ الإجراءات اللازمة. فالإجراء الوحيد والمفيد هو الإسهام فوراً وعلى نحو ملموس بتفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وتحقيقاً لهذه الغاية، نحن بحاجة إلى قرار جديد مع ولاية واضحة وقوية، وقبل كل شيء ضمان التمويل المتعدد الأطراف الذي يمكن التنبؤ به والمستدام والكافي. والدول الأعضاء في مجلس الأمن لديها السلطة والقدرة على جعل ذلك حقيقة واقعة. وآمل أن تكون قد أدركت الحاجة الملحة للقيام بذلك.

إن الدول الخمس الأعضاء في مجموعة الساحل هي من أفقر الدول في العالم، ولكننا من بين الأكثر تصميماً والأكثر اهتماماً تجاه مسؤولياتنا عن جعل منطقة الساحل آمنة. اليوم، ليس لدينا خيار سوى القيام بمعركة ضد العدو في عقر داره شمالي مالي، وتدمير الجماعات الإرهابية في عرينها. وإلاّ فإنها ستقضي على دولنا. هذا يقين مطلق، حيث سبق أن حدث في أماكن أخرى في قارتنا.

كل هجوم وكل انتصار للجماعات الإرهابية على البعثة المتكاملة وعملية بارخان أو بلد من بلدان الساحل الخمسة يساعد على اجتذاب مجندين جدد. فالمئات من الشباب سينضمون إلى صفوف الجماعات الإرهابية طالما أنهم يشعرون

بأن الفرصة لكسب المال أو المجد تفوق خطر الموت في هجوم على قوات الحكومة أو قوات الأمم المتحدة. وكلما قتلوا من شعبنا وكلما سرقوا من مواردنا، ستزداد أعداد المنضمين إلى الجماعات الإرهابية في مالي أكثر فأكثر. هكذا نشأت جماعة بوكو حرام في نيجيريا، وهكذا تنشأ جماعات عديدة مرتبطة بالمخدرات في مالي.

ونحن نعلم جميعاً أنه مقارنة بعمليات أخرى معينة وقياساً بالمخاطر التي نواجهها، فإن الموارد المطلوبة للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تبدو واقعية وفي متناول أيدينا. فهي تمثل تكاليف مجرد بضعة أيام عمل في بعض الصراعات الأخرى. وبما أننا نعتقد أن جميع الفظائع متساوية وأن التصدي لهذه التهديدات يتطلب الالتزام ذاته والإحساس بالمسؤولية نفسه، نأمل أن تفسح اللامبالاة هذه المجال أمام مشاركة الجميع، ولا سيما أقوى البلدان.

وتجاه هذه المسؤوليات المشتركة نقول إن اليوم هو وقت العمل. وإلاّ فسيكون الأوان قد فات، وبتكلفة باهظة أو تصبح الحالة بالغة التعقيد. ونحن، دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، سنظل ثابتين في تصميمنا على شن الحرب ضد الإرهاب. والأمر متروك للدول الأخرى لكي تؤدي أدوارها التقليدية في الوقت المناسب لعقد مؤتمر المانحين الدولي المقبل في بروكسل.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.